وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ وعلم الأثار

الحبيب بورقيبة وعناصر الهوية الوطنية في تونس 1956-1987

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
-أم الظاهر زواوي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
-هزرشي بن جلول

الموسم الجامعي :1447/1446هـ-2026/2025م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ وعلم الأثار

الحبيب بورقيبة وعناصر الهوية الوطنية في تونس 1956-1987

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

أعضاء لجنة المناقشة:

د/الهادي عامر	**رئيسا**
د/ هزرشي بن جلول	**مشرفا ومقررا**
د/ دركوش أحمد	**عضوا ممتحنا**

الموسم الجامعي:1446-1447هـ/2025-2026م

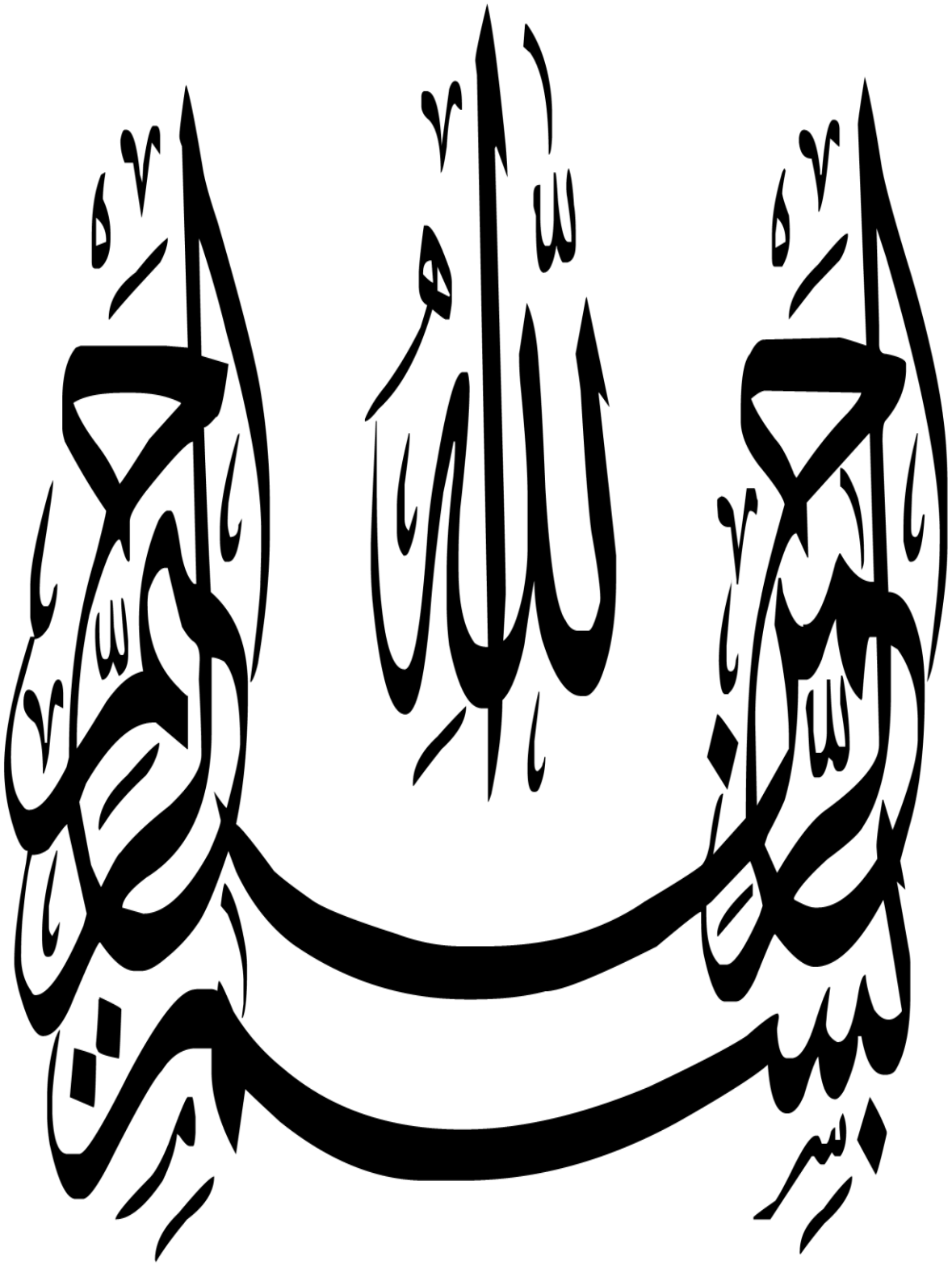
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة و باطنة ، وله الشكر كله على توفيقه لي لإتمام انجاز هذا العمل الذي أرجو أن يكلله بالفائدة و النفع للجميع.

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ المشرف الدكتور هزرشي بن جلول الذي كان نعم السند طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة .فقد كان مصدر دعم وثقة في كل خطوة .

أستاذي الفاضل شكرا على إنسانيتكم قبل علمكم ، كما أسأل الله أن يبارك فيكم و يحفظكم ويديم محبتكم في قلوب طلبتكم .

أم الظاهر زواوي

الإهـــــــــــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي السايح زواوي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته. وإلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها رقية خير.

إلى كل إخوتي وأخواتي خاصة رفيقة دربي رزيقة.

إلى كل من علمني، وساهم في تكويني من معلمين وأساتذة.

إلى الأساتذة الكرام الذين كان لي الشرف أن درسوني بجامعة الشهيد زيان عاشور بالجلفة.

وأخص بالذكر الدكتور هزرشي بن جلول، د/ الطيب

يوسفي، د / بين شريك أحلام، ود / بن سالم أحمد...

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى مديري وأخي الأستاذ الحاج محمد بوراد الذي كان سندا لي في لحظات فتوري، وشجعني ووقف إلى جانبي لإتمام هذه المذكرة.

المقدمة

مقدمة:

شهدت تونس خلال النصف الأول من القرن العشرين تحولات سياسية واجتماعية عميقة ارتبطت أساسًا بتفكك البنى التقليدية للمجتمع التونسي من جهة، وباشتداد الضغط الاستعماري الفرنسي من جهة أخرى، وهو ما أسهم في إعادة تشكيل الوعي الجمعي وبروز خطاب وطني جديد يتدرج من المطالبة بالإصلاح إلى مطلب الاستقلال الكامل. وقد رافق هذه التحولات مسار طويل من تشكل الدولة الحديثة، حيث لم يكن هذا المسار مجرد انتقال إداري أو سياسي، بل كان أيضًا إعادة بناء للمنظومة الثقافية والقيمية للمجتمع، بما في ذلك تصوراته عن الذات والآخر، والانتماء والهوية.

وفي هذا السياق، برزت إشكالية الهوية كأحد أبرز الرهانات الفكرية والسياسية التي واجهت النخبة التونسية، إذ لم تكن الهوية مجرد مسألة ثقافية محضة، بل تحولت إلى مجال صراع بين رؤى متعددة، رؤية تستحضر الانتماء العربي الإسلامي بوصفه مرجعية تاريخية وروحية، ورؤية أخرى تتجه نحو الانفتاح على النموذج الحداثي الغربي الذي فرضه الاستعمار بشكل مباشر أو غير مباشر. كما ارتبطت هذه الإشكالية أيضًا بالسؤال حول كيفية التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، وبين الخصوصية المحلية ومتطلبات الدولة الحديثة ذات الطابع المؤسسي والقانوني.

وقد أسهمت الحقبة الاستعمارية في إعادة تشكيل البنية الثقافية والاجتماعية لتونس، من خلال سياسات تعليمية وإدارية واقتصادية أثرت في مكونات المجتمع، وأفرزت نخبًا جديدة تلقت تعليمها في المدارس الحديثة، وتأثرت بالثقافة الأوروبية، ما جعلها أكثر انخراطًا في التصورات الإصلاحية والليبرالية. وفي خضم هذا التحول، برزت شخصيات قيادية في الحركة الوطنية التونسية، كان من أبرزها الحبيب بورقيبة، الذي لعب دورًا محوريًا في بلورة مشروع سياسي وفكري يهدف إلى إعادة تعريف الهوية التونسية ضمن إطار الدولة الوطنية الحديثة.

انطلق الحبيب بورقيبة من خلفية فكرية متأثرة بالنموذج الغربي، خاصة فيما يتعلق بمفاهيم الدولة والعقلانية والعلمانية الجزئية في إدارة الشأن العام، حيث اعتبر أن الهوية ليست معطى ثابتًا أو جامدًا، بل هي بناء تاريخي قابل للتطور والتعديل وفق متطلبات العصر. ومن هذا المنطلق، سعى إلى إعادة صياغة عناصر الهوية التونسية بطريقة تدمج بين المرجعية العربية الإسلامية من جهة، ومتطلبات الحداثة السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، وهو ما انعكس في سياسته الإصلاحية بعد الاستقلال، خاصة في مجالات التعليم ووضع المرأة وبناء المؤسسات.

ومن ثم فإن دراسة موضوع الحبيب بورقيبة وعناصر الهوية في تونس، تكتسي أهمية بالغة بما تسمح بفهم الطريقة التي أعاد بها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة تشكيل مكونات الهوية الوطنية ، كما تتيح هذه الدراسة قراءة أعمق للدولة الحديثة التي حدد معالمها الحبيب بورقيبة.

2-أسباب اختيار الموضوع: يمكن تقسيم أسباب اختياري لهذا الموضوع إلى :

أولا: الأسباب الذاتية:

ا- الرغبة في معرفة إنجازات ومحطات حياة شخصية الحبيب بورقيبة، الذي ارتبط تاريخ تونس المعاصر باسمه ، وبمحطات نضاله خلال فترة الحماية.

ب – الرغبة في التعرف على أسباب اختلاف المجتمع التونسي عن باقي المجتمعات العربية في انتمائه لهويته ، والمرتبط أساسا بالسياسة العامة التي تبناها الحبيب بورقيبة بعد الاستقلال في تحديد مجال الانتماء الهوياتي.

– الوقوف على مدى قابلية المجتمع التونسي للتحديث الذي مس هويته، وردود فعله خلال الفترة الممتدة بين 1956/1987.

ثانيا: الأسباب الموضوعية:

ا- أهمية شخصية الحبيب بورقيبة باعتباره من أهم الشخصيات التي أثرت في تاريخ تونس الحديث خاصة فيما يتعلق ببناء الدولة الحديثة.

ب- أهمية الموضوع في توضيح الصراع بين الحداثة والمحافظة داخل المجتمع التونسي، أي بين التوجه المرتبط بالثقافة الفرنسية والحضارة الغربية ، وبين التوجه العربي الإسلامي.

ج- أهمية موضوع الهوية في تونس باعتباره من القضايا التي أثارت جدلا واسعا بين الأصالة والتحديث.

د- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الحبيب بورقيبة وعناصر الهوية بصورة شاملة تجمع بين البعد التاريخي والثقافي والسياسي، واقتصارها فقط على نشاطه السياسي خلال فترة الحماية وبعد مرحلة الاستقلال.

3-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلّط الضوء على مرحلة مفصلية من تاريخ تونس الحديث، ومرحلة شهدت تحولات سياسية وفكرية وثقافية وحتى دينية أثرت في ملامح الهوية التونسية، وما تحقق فيها من إنجازات وما ترتب عنها من صراعات ذات طابع اِيديولوجي.

4-الإطار الزماني والمكاني:

يغطي مجال الدراسة الفترة الزمنية الممتدة بين 1956 إلى غاية 1987، حيث يشير التاريخ الأول إلى استقلال تونس وتولي الحبيب بورقيبة رئاستها، وما تبناه من سياسة في مختلف

المجالات ، بينما يرتبط التاريخ الثاني بنهاية حكمه . وقد شكلت تونس مكان وجغرافيا كل التحولات التي عرفتها تونس طيلة حكم الحبيب بورقيبة..

5-الاشكالية المطروحة:

ركزت فرنسا خلال فترة حمايتها على تونس ، ولمدة خمسة وسبعين سنة على فرنسة المجتمع التونسي وتغريبه ، إضافة إلى السياسة التي انتهجها الحبيب بورقيبة والتي تسير على نهج السياسة الفرنسية لتغريب المجتمع وسلخه من هويته الإسلامية ، وكذا ما شهدته تونس من مقاومة ثقافية قادتها الزوايا والكتاتيب القرآنية وجامع الزيتونة للمحافظة على هوية المجتمع اقترحنا الإشكالية الآتية:

*** إلى أي مدى ساهمت السياسة البورقيبية في إعادة تشكيل عناصر الهوية التونسية بعد الاستقلال؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها لاحقا فيما يلي:

1-كيف ساهم التكوين الفكري للحبيب بورقيبة في تغيير ملامح الهوية التونسية بعد الاستقلال؟

2-كيف تعامل الحبيب بورقيبة مع عناصر الهوية؟

3-كيف كانت ردود أفعال النخب الوطنية من سياسته؟

6-منهج الدراسة:

لإنجاز هذه المذكرة تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي لوصف الأحداث والوقائع والتأريخ لها حسب تسلسلها الزمني ، كما تم اعتماد المنهج التاريخي التحليلي، وذلك في تحليل المحطات التاريخية ومناقشتها، وعموما فإن المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج التاريخي الذي يجمع بين الوصف والتحليل وذلك لتتبع الأحداث وتقييمها.

7- نقد لأهم المصادر و المراجع المعتمدة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على العديد من المصادر والمراجع التي ساعدتنا في البحث نذكر منها:

- بعض خطب الحبيب بورقيبة التي نشرتها وزارة الثقافة بتونس حيث تناول فيها أبرز معالم مشروع بناء الدولة التونسية سياسيا و اقتصاديا وثقافيا.

- تونس الشهيدة " لعبد العزيز الثعالبي.والذي هو عبارة عن حوصلة لتاريخ تونس خلال فترة الحماية .

-كتاب "هذه تونس" للحبيب ثامر، إضافة إلى بعض المراجع التي ساعدتنا في معرفة سيرة حياة الحبيب بورقيبة مثل كتاب "سيرة شبه محرمة" للصافي سعيد، وكتاب آمال موسى بعنوان "بورقيبة والمسألة الدينية"، والذي استفدنا منه في ذكر بعض من جوانب حياة الحبيب بورقيبة، إضافة إلى سياسته وإنجازاته وبعض مواقفه من عناصر الهوية والتيار الإسلامي المتمثل في الزيتونيين.

كذلك كتاب الحسين بن عيسى بعنوان "سجالات الزيتونيين مع الاستعمار ودعاة التغريب" 1881 / 1981م.

والذي استفدنا منه في موقف بورقيبة من العروبة والتعليم الزيتوني ، كذلك "كتاب الحركة الوطنية التونسية" للطاهر عبد الله ، كذلك اعتمدنا على بعض الأطروحات نذكر منها أطروحة دكتوراه لعز الدين معزة بعنوان "فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة".

8-الخطة المعتمدة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم العمل إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول : ترجمة لشخصية الحبيب بورقيبة وعرجنا فيه إلى المولد والنشأة والتكوين الثقافي ، إضافة إلى مفهوم مصطلح الهوية و عناصرها، ومظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه هوية المجتمع التونسي.

وأما الفصل الثاني فكان بعنوان الحبيب بورقيبة وإشكالية الهوية في تونس.وقد تناولنا في هذا الفصل : موقف الحبيب بورقيبة من عناصر الهوية ، وكذا موقفه من قضية الأمة العربية والمتمثلة في القضية الفلسطينية .

– وأما الفصل الثالث فكان بعنوان ردود الفعل الوطنية تجاه سياسة الحبيب بورقيبة التحديثية ، وقد عالجنا في هذا الفصل الموقف الوطني النخبوي والمتمثل في الإتجاه الإسلامي و الاتجاه اليساري ، والإتجاه الاشتراكي الديمقراطي ، إضافة كذلك إلى الموقف الشعبي. وأرفقنا هذه الدراسة بذلك بمقدمة وخاتمة وملاحق وقائمة للمصادر و المراجع المعتمدة.

9-صعوبات البحث:

واجهتني خلال إنجاز هذه المذكرة مجموعة من الصعوبات يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- صعوبة الوصول إلى الأرشيف التونسي والفرنسي من أجل الاستفادة من الوثائق المتعلقة بهذه الشخصية.

- ضيق الوقت خاصة مع ظروف العمل وصعوبة التوفيق بينه وبين إنجاز المذكرة.

- قلة الدراسات السابقة في موضوع الهوية في تونس خلال فترة حكم الحبيب بورقيبة.

ومماالا شك فيه أن طموحنا في هذه الدراسة لا يتعدى اعتباره مجهودا أوليا متواضعا لا يخلو من النقائص ، ولا يشكل إلا مساهمة متواضعة وبداية عمل يحتاج إلى مجهودات و حيز زمني أطول ، ورغم ذلك نأمل أن يكون الجهد الذي بذلناه قد حقق الإضافة المرجوة وسلط الضوء على بعض القضايا التي لم تنل حضها الكافي من الدراسة و البحث.

الفصل الأول:

الحبيب بورقيبة :المولد والنشأة

المبحث الأول: النشأة والتكوين الثقافي

المطلب الأول: المولد والنشأة.

ولد الحبيب بورقيبة مع مطلع القرن 20م، وقد اختلفت الكتب في تحديد تاريخ ميلاده الأصلي، غير أن الراجح أَنَّهُ ولد يوم 03 أوت 1903م بالمنستير، بحي القرايعية، وقد أشار هو بنفسه لهذا التاريخ عندما قدم نفسه لطلبة معهد الصحافة قائلاً: إن الشخص الذي هو الآن أمامكم قد ولد على وجه التقريب مع ميلاد هذا القرن، الذي سبقني بثلاث سنوات، حيث ولدت حسب الرأي الراجح في 03 أوت 1903[1].

– والده هو علي بن الحاج محمد بورقيبة، الذي ولد حوالي عام 1850م. وأمه فطومة خَفَّاشة ولدت سنة 1865م، وتوفيت في17 نوفمبر 1913م، وهي ابنة السيدة خدوجة مزالي، والتي تنحدر من سوس المغرب[2].

أصوله:

تشير بعض الكتابات إلى أن عائلة الحبيب بورقيبة، من أصول ليبية وفدت من مصراتة، إلى طرابلس ثم جربة وأخيرا استقروا بالمنستير، وقد تكون من جذور ألبانية، حيث يعني لقب بورقيبة بالألبانية، الذي عُتقت رقبته عن طريق الهروب من مصراتة إلى ديار الإسلام.

ولم يتنكر الحبيب بورقيبة لجذوره الليبية التي رددها مِرَارًا من أن عائلته قَدِمَتْ من ليبيا.

---

[1] الحبيب بورقية، **حياتي، آرائي، جهادي**، تونس ، نشريات وزارة الإعلام، ط2، 1984 ، ص 8.

[2] الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، بيروت ، رياض الرياس للنشر، 2000، ص 31–33.

كما تذكر مصادر أخرى أنه من أصل يوناني، من جزيرة سالونيك، وكثيرا ما كان يفتخر بعينيه الزرقاوين وكان كثير التساؤل هل هو من أصل عربي أو أصل أوروبي[1].

–وأما عن حياته الاجتماعية، فقد نشأ في ظروف جد صعبة تترجم وضع الخصاصة الذي تربى عليه، حيث كان والده يتقاضى منحة تقاعد بسيطة، لا تكفي لإعالة ثمان أفراد، حيث كان الحبيب بورقيبة ثامن إخوته وأصغرهم سنا، ويذكر هو عن حياته ذلك فيقول: لولا أني كنت مولعا بالرياضة لما نما جسدي، ولكانت قامتي قصيرة جدا"[2].

وقد ولد شعور الخصاصة والفقر لدى الحبيب بورقيبة بسبب انتمائه لعائلة كبيرة العدد، ردة فعل خاصة إزاء الزواج المبكر، وكثرة النسل.

ليس هذا فحسب ، بل أن الطفل الحبيب بورقيبة قد عاش في ظل ثقافة اجتماعية تعود للجاهلية الاولى في رؤية ولادة الأنثى مصيبة.

قال الله تعالى {وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ}[3]

ويشير بورقيبة الى هذا الوضع الإجتماعي السائد والمفهوم القيمي الخاطئ، إذ يذكر في إحدى مواضع سيرته قائلاً: " وقد قصّوا علي أن أخي بُشّر بولادتي بحضور بقية إخوتي الكبار فقال الحمد لله لم يكن المولود أنثى "[4].

وكما كانت الثقافة السائدة في تونس وفي غيرها من الدول العربية أنذاك، ترى أن في ولادة الأنثى مصيبة وعار، كان في المقابل ولادة الذكور مفخرة واعتزاز، وهو ما ولد حالة من الحقد والغيرة أنذاك من زوجات أعمامه تجاه أمه، كونها أنجبت الذكور

[1] عز الدين معزة (فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899/2000)، أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص94.

[2] الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص13.

[3] سورة النحل، الآية 58.

[4] الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص 9

وهو ما كان دافعا قويًّا وأساسيا في انتقال والد بورقيبة وعائلته من بيت العائلة إلى حي الطرابلسية.

وقد كان الحبيب بورقيبة شديد التعلق بأمه، ورأى حال المرأة في أسرته وفي المجتمع العربي الإسلامي التونسي، فجعل في برنامجه الذي خطه لحياته مكانة خاصة للمرأة، باعتبار أمه نموذجا (المرأة المرآة). وجعل كل قرار لصالح المرأة فيما بعد إرضاء ووفاء لأمه التي وَلّد فِراقه لها حالة اشتياق عظيمة لا تعرف النسيان[1].

وقد عبر كثيرا عن تأثره العميق بفراقها وأنها المحطة والحدث الوحيد الذي هزّ كيانه.

هذا وما تجدر الإشارة إليه، أن ميلاد الحبيب بورقيبة قد تزامن مع جملة من المحطات، والأحداث التاريخية التي ساهمت إلى حد كبير في تكوين شخصيته السياسية والوطنية.

ونذكر من هذه المحطات، هجوم القوات الإيطالية على الإيالة الطرابلسية في اكتوبر 1909، واندلاع الحرب العالمية الأولى إضافة إلى الواقعتين الهامتين في تاريخ تونس وهما حادثتي واقعة الزلاج[2]، وحادثة الترامواي[3].

---

[1] أمال موسى، بورقيبة والمسألة الدينية، المطابع الموحدة مجموعة سراس تونس ، 2006 ص 23 -24

[2] واقعه الزلاج: سبب هذه الواقعة هو صدور قرار من بلدية مدينة تونس. لتسجيل مقبرة الزلاج بالسجل العقاري، ولم يمنع إلغاء القرار الذي تم بتدخل من عبد الجليل الزاوش من اندلاع فتنة دامية 7 نوفمبر 1911 أدت إلى مقتل ثمانية فرنسيين وإيطاليين، والعديد من التونسيين، واعتبر قرار تسجيل مقبرة الزلاج بمثابة العمل التدنيسي، خاصة وأنه توجد فيها زاوية الشيخ سيدي أبي الحسن الشاذلي مؤسس الطريقة الشاذلية، ولأنها أيضًا وقف من الأوقاف لا يجوز بيعها أو شراؤها. (انظر علي المحجوبي جذور الحركة الوطنية التونسية قرطاج 1999.ص143)

[3] حادثة الترامواي: يعود تاريخها الى يوم 8 فيفري 1912 حيث قتل طفل تونسي على أثر حادث تسبب فيه سائق ترامواي إيطالي، فقرر المواطنون التونسيون الإضراب عن الركوب في الترامواي، وقالوا نمشي على أقدامنا أو نركب العربات التي تجرها الخيول، ولا نمتطي الترامواي، وهكذا ظلت عرباته تدور فارغة.(الحبيب بورقيبة حياتي ،آرائي جهادي . تونس 1984.نشريات وزارة الإعلام.)

فقد ساهمت هاتين الحادثتين في بروز الجماهير على الساحة السياسية، وعبرتا عن "وعي الجماهير الشعبية لمعارضةٍ لم تشعر بها حتى ذلك العهد إلا النخبة المثقفة"[1].

-وأما ثقافيًا، فقد تزامن مولده مع ظهور حركة من الشباب التونسي بزعامة علي باش حامبة، الذي أصدر جريدة "**التونسي**" وبدأت من خلالها المطالبة بتطبيق سياسة المشاركة وطرح العديد من المطالب المتمثلة في نشر التعليم، وتنظيم الاوقاف الإسلامية، وإصلاح القضاء .... إلخ.

-هذا، إضافة إلى تأسيس جمعية قدماء تلامذة المعهد الصادقي " **الصادقية**" برئاسة خير الله بن مصطفى في 1905/12/23. والتي كانت أساسا تهدف إلى تغيير وتنوير المجتمع التونسي، وتوعيته لمواكبة التقدم، وقد صرح علي باش حامبة أحد المثقفين بثقافة دينية والساعي إلى عصرنة تونس، وأحد مؤسسي الجمعية قائلاً:

ولبلوغ ذلك علينا أولاً أن نجتهد للحفاظ على هذا التفكير التجديدي، الذي كان المعهد الصادقي مهدا له، وتنميته لدى رفاقنا ثم نشره بين عامة الشعب"[2].

-هذه المحطات كان لها الأثر الواضح في تكوين شخصية الحبيب بورقيبة، وساهمت في تكوين الحس الوطني لديه منذ صغره.

[1] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، تعريب عبد الحميد الشابي، قرطاج ، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 1999، ص 142

[2] نفسه، ص132.

المطلب الثاني: تعليمه وتكونيه الثقافي

التحق الحبيب بورقيبة في سنة 1907 بالمدرسة الصادقية وكانت الصادقية في هذه الفترة، قد بدأت تؤتي ثمارها لتحديث المجتمع التونسي في ذلك الوقت[1].

وكانت البرامج التعليمية تخصص الفترة الصباحية لتعليم اللغة الفرنسية للتلاميذ، وعند وصول الساعة الحادية عشر إلى منتصف النّهار، تخصص ساعة واحدة لتدريس اللغة العربية وآدابها.

– كان الحبيب بورقيبة معجبًا بالشعر الجاهلي، وقد حفظ المعلقات السبع وهو في المرحلة الابتدائية.

ونظراً لحالة الفقر والعوز التي كان يعيشها بورقيبة فقد حاول تجاوز وتعويض الخصاصة عن طريق الرّغبة الشديدة في التعلم للخروج من وضعيته الصعبة.

ويقول عن نفسه أنه وضع نصيحة والده نصب عينيه إذ يقول: " كان رحمه الله لا ينفك ينصحني بالاجتهاد في الدرس حتى لا أحمل البردعة، وكنت أسأله: وما البردعة؟ فيجيبني إنها الكساء الذي يوضع على ظهر الحمار، ويقول لي: لقد حملها أبوك على كتفيه لسنوات طويلة، أثناء تنقل الجيش من منطقة إلى منطقة أخرى في البلاد"[2].

وللمدرسة الصادقية مكانة خاصة عند بورقيبة، ويظهر ذلك في خطاباته "أنتم تعلمون قيمة المدرسة الصادقية، وتأثيرها في النهضة التونسية، لأنها و إن شاركتها مدارس أخرى في ذلك فهي الحجر الأساس في الثقافة القومية العصرية، ولأنها ترتبط بي شخصياً، وبكثير من زملائي ارتباطًا متينا إذ قضينا بها أمدًا من العمر، يعتبر ألذ فترات الحياة وأجملها وأفضلها، وهي ليست فترة الشباب فقط، بل وفترة الطفولة أيضا[3].

1 الصافي سعيد، المرجع السابق، ص 38.

2 الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص 10.

3 الحبيب بورقيبة، خطب تونس، الوزارة الاولى، نشريات كتابة الدولة للإعلام، الجزء السابع، ص 50

– قضى بورقيبة في المدرسة الصادقية قرابة 11 عاما، ونال فيها الشهادة الإبتدائية سنة 1913 م.

وفي بداية الدخول المدرسي للعام 1919م أصيب بمرض رئوي بسبب البرد والفقر، وأُدخل إلى المستشفى الصادقي مما جعله يعيد السنة ليغادره في ربيع 1920م، ويتوجه إلى مدينة الكاف عند أخيه الأكبر محمد طلبًا للنقاهة، وفي نهاية عام 1921م عاد لمواصلة دراسته في ثانوية كارنو على نفقة أخيه محمود[1].

اهتم بورقيبة في ثانوية Carnot بدراسة الأدب والفلسفة، وكان ممتازا في الرياضيات، ويحضر دروس التاريخ والجغرافيا. ويتغيب عن دروس الفرنسية كونه يتقنها جيدا، كما شغف بالمسرح والتمثيل.

– خلال المرحلة الثانوية بدأ يظهر اهتمام الحبيب بورقيبة بالسياسة من خلال توجيهه لبرقية إلى المقيم العام، عبّر له فيها عن احتجابه لتوقيف جريدة الصواب[2].

وبعد حصوله على الجزء الاول من البكالوريا عام 1923م سافر إلى باريس في إطار رحلة طلابية، وقد تأثر كثيرا بما شاهده هناك. وفي جميع الميادين.

وبعد حصوله على الجزء الثاني من البكالوريا عام 1924م، وكان عمره 20 عاما بدأ يخطط لمستقبله، ويربط بين طبيعة الدراسة الجامعية التي سيختارها، وبين القضية الوطنية ففضل شعبة الفلسفة، وترك شعبة الحساب مبررًا هذا التفضيل والاختيار بقوله: " كي أعد نفسي للمعركة الجبارة الكبرى، وأعد دماغي للتفكير في هذا

[1] نشريات كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، الحبيب بورقيبة، حياته جهاده، تونس ،دار الكتب التونسية، 1966، ص 22

[2] ALIEL Granari: Bourguiba le combatant Suprême éd, Plon, paris, 1985p 41.

الموضوع حتى لا يبقى مقصورًا على الحسابيات والأمور المضبوطة التي لا نزاع فيها". والحياة لها جوانب لا تدخل تحت الحساب. كالأمور المعنوية، وما وراء المادة[1].

انتقل إلى باريس لمواصلة دراسته الجامعية، مفضّلاً إياها على جامعة الجزائر بحكم أن الجزائر كانت واقعة تحت وطأة الاستعمار.

بينما كان الشباب التونسي، ومنهم الحبيب بورقيبة يرى أن فرنسا بلد الأنوار والحريات الفكرية، والتعددية الحزبية منذ الثورة الفرنسية، فالدراسة بجامعاتها تتيح للمتخرجين فرص التكوين العلمي والسياسي والايديولوجي.

إضافة إلى أن بورقيبة كان " مصمما على استطلاع ما يوجد في باريس وفي أوساطها السياسية من برلمان، وأحزاب وغيرها، وعلى التعرف على سير الأجهزة الإدارية والحكومية، وأنه مقبل على أمر أكبر شأنا من الإكتفاء بشهادة البكالوريا أو مواصلة الدراسة في تونس فحسب"[2]. هذا ما قاله لأخيه محمد عندما اقترح عليه الدراسة بالجزائر.

فكان أن سجل في كلية الحقوق بجامعة السربون بمنحة كانت تبلغ 1800 فرنك شهريا يمنحه إياها المعهد الصادقي.

وفي مدرسة العلوم السياسية، وأثناء دراسته الجامعية كان يواظب على محاضرات أساتذة الأدب الفرنسي، وكان منبهرًا بالأدباء الرومنطيقيين مثل فكتور هيجو، وتأثر كذلك بالمؤرخ والفيلسوف رينان جوزيف الذي أعجب بعمق إنسانيته.

[1] محمد الصياح، الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الجديدة، تعريب علي الشنوفي، تونس ، دار العمل، مارس 1986، ص 212.

[2] الحبيب بورقيبة، حياتي آرائي جهادي، المصدر السابق، ص 35.

لم يكن بورقيبة أثناء دراسته الجامعية بباريس مهتما بالجانب الأكاديمي فقط، ولكنه كان مهتما بمعرفة المشاكل الاجتماعية. سواء في فرنسا أو تونس، ولم يكن يفكر في حل لهذه المشاكل إلا عن طريق المفكرين والمنظرين التقدميين.

ويقول في إحدى كتاباته أنه أثناء تجوله بشوارع فرنسا صادف عبارة هزت كيانه وهي " الحياة من أجل الغير" كانت هذه العبارة مكتوبة على تمثال الفيلسوف أوغست كونت والتي استوحى منها منطلقه في العمل السياسي معبرا عنها بقوله " فقلت لنفسي هذا والله ما أفكر فيه وهذا ما أسعى إليه. ومنذ ذلك الحين عقدت العزم على أن أكرس حياتي من أجل الغير"[1].

وقد تزامن وجود بورقيبة بفرنسا مع تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا هناك ، لم ينضم إليه لكنه كان على اتصال دائم بمناضليه من أصدقائه الطلبة التونسيين الذين انضموا إليه أمثال " **الطاهر صفر والبحري قيقة والطيب دبابي**".

وبعد انقضاء فترة دراسته بفرنسا عاد بورقيبة إلى تونس عام 1927م مع زوجته التي تزوج بها عام 1925 م" اسمها **ماتيلد لوفرا** وهي أرملة ضابط عسكري فرنسي توفي خلال الحرب العالمية الأولى وتكبره ب12 سنة، أنجب منها ولده الوحيد "**الحبيب**" يوم 9 أفريل 1927م ، عاشت معه 22 سنة ثم طلقها وتزوج من تونسية بعدها وهي **وسيلة بن عمار** التي تحولت إلى أقوى شخصية في تونس بعد بورقيبة.

عندما عاد بورقيبة إلى تونس رفقة زوجته ماتيلد وابنه، كان معه شهادة في الحقوق من جامعة السربون، وديبلوم الدراسات العليا من المدرسة الحرة للعلوم السياسية ليمارس مهنة المحاماة في تونس. إضافة إلى معارف جديدة بالحياة السياسية في فرنسا مما جعلت منه رجلاً ناضجا.

[1] الحبيب بورقية حياتي آرائي جهادي، مصدر سابق، ص 54

ويقول في هذا الصدد الصافي سعيد في كتابه عن تجربة الحبيب بورقيبة خارج الوطن، "... لقد بعثت فرنسا في بورقيبة الرجولة والاندفاع، وكذلك المعرفة والأفكار الليبيرالية..."[1].

وإلى جانب الحنكة السياسية التي تمتع بها الحبيب بورقيبة وسعة الاطلاع لديه وتميزه في أسلوب الإقناع والخطابة ، إلا أن شخصيته تميزت بالنرجسية والمغالات في حب الذات.

المطلب الثالث: البعد الإيديولوجي للحبيب بورقيبة

إن تجربة الحبيب بورقيبة مع اللغة الفرنسية، وسفره إلى فرنسا لإتمام دراسته الجامعية يشكلان تجربة تمثل بدورها طريقة لصنع العالم الخاص، ولعل العالم الخاص ببورقيبة وسعيه لاستيعاب النظريات السائدة في العالم، والتعمق في ثقافة المستعمر هو الحلم بالدولة الوطنية التونسية، والعمل على تحقيق بعض الأفكار سواء في القضاء على المستعمر، أو في مرحلة بناء الدولة الحديثة، التي وصفها بمرحلة الجهاد الأكبر[2].

فقد شكلت الثقافة الفرنسية أحد أهم الروافد الأساسية لفكر بورقيبة ووعيه، وكثيرًا ما أشاد بالثقافة الفرنسية وولعه بها، إذ يقول: " إن ما سوف يبقى على الدهر هو العلم الذي بثته الجامعة الفرنسية في الصدور، لا عن طريق عظماء أساتذة الحقوق والعلوم السياسية فحسب، بل كذلك عن طريق أولئك المعلمين المتواضعين الذين منحوا لي الشهادة الابتدائية، وأحسنوا تكويني عندما كنت طفلا صغير السن ففتحوا لي أبوابا ولجتها وآفاقًا اندفعت إليها"[3].

---

[1] الصافي سعيد، المرجع السابق، ص 71.

[2] أمال موسى، المرجع السابق، ص 31

[3] نفسه ،ص 32.

تأثر الحبيب بورقيبة بالمدرسة الوضعية والتيار العقلاني فعلاقته باليقين وبالمنطق وبالمثل العليا قد صاغها انطلاقا من المذهب الوضعي، الذي جعله يولي أهمية قصوى للواقع والتجربة. وهو ما جعل مفاهيم الجدوى والمنفعة تمثل مفاتيح أساسية في خطاباته.

كما وقد تعرف على العقلانية الفرنسية، وفلاسفة عصر الأنوار فالمنهج الديكارتي ومفاهيم كانط قد تغلغلتا في عقل بورقيبة فآمن بأن العقل الرصين يوصل إلى الحقيقة.

إضافة إلى تأثره بفكرة الخير الطبيعي التي تناولها جون جاك روسو، ونظرية الأخلاق عند كانط، والمتكونة من فرضيات الحرية والخلود، ووجود الله فهو يرى أنّ الفرد يندفع لعمل الخير إلى حدّ التفاني دون انتظار مقابل أو أجر كلما ارتفع مستواه الذهني والخلقي، وبالتالي فإن تشبع بورقيبة بالمذهب الوضعي، وبالتيار العقلاني قد شكل عنده هندسة فكرية خاصة.

كما قد ظهر ميله للعلمانية، وتأثر بها وأعجب بمصطفى كمال أتاتورك الذي أنهى عهد الخلافة وقضى على الوعي الجمعي الثقافي الإسلامي، وتبنى النموذج الغربي، وقد حذى الحبيب بورقيبة حذوه في إعجابه بالحضارة الغربية والسير على نهجها.

وقد ذكر الحبيب بورقيبة في خطاباته مدى إعجابه بهذه الشخصية الفذة والمميزة في نظره. إذ يقول " ولما أدركت من الرجولة، كنت أحمل في نفسي فكرة مثالية عن البطولة، وكان أتاتورك هو الذي يجسد تلك الفكرة، بما اجتمع فيه من صفات القائد الموهوب الذي يسيطر على كل الطوارئ "[1].

[1] امال موسى ، المرجع السابق ، ص43

المبحث الثاني : مفهوم الهوية وعناصرها.

المطلب الأول: مفهوم الهوية:

يختلف مفهوم الهوية بحسب الباحثين حسب مشاربهم المعرفية، وتوجهاتهم العلمية، ونذكر بعض التعريفات على سبيل الذكر لا الحصر.

حسن حنفي :" يرى أن الهوية هي خاصية إنسانية مجتمعية فالمفارقة التي يشعر بها الإنسان هي نتيجة لانقسامه على نفسه "[1].

رابحي اسماعيل: "يعرف الهوية على أنها نموذج للمعتقدات والسلوكات يسمح بتعريف التفاصيل الفردية أو الجماعية والثقافية التي تمكن من الاندماج"[2].

ويذهب إبراهيم عمارة في مفهوم الهوية على أنها : وعاء للضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في نفس الآن، بما تشمله من القيم والعادات والتقاليد، ومقومات تكييف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها ، فالهوية جسر يعبر من خلاله الفرد إلى البيئة الاجتماعية والثقافية، فهي إحساس بالانتماء [3].

ويرى الدكتور محمد الكحلاوي : أنها المحصلة لمجموعة الخصائص المميزة للشخصية الاجتماعية، تلك الشخصية التي تستعيد خصوصيتها من تفاعلها مع محيطها الطبيعي

[1] حسن حنفي (الهوية) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ط1 ، 2012 ،ص 15.

[2] مروة مليكي (مراتب الهوية وعلاقتها بكل من الذكاء الوجداني والاجتماعي لدى الطالب الجامعي) أطروحة دكتوراه في علوم التربية تخص علم النفس المدرسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022-2023، ص 37.

[3] إبراهيم بن عمارة (دور الميراث الثقافي في ترسيخ الهوية الوطنية للفرد الجزائري زمن العولمة) مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 51، ص 61.

والبشري وتجربتها التاريخية، ورصيدها الثقافي والحضاري ووعيها بقضايا الحاضر، ورؤيتها لآفاق المستقبل [1].

وتمثل الهوية بذلك : الشعور الجمعي المشترك، والشامل للمواطنين في دولة ما، والذي يشعرهم بوحدة الانتماء تجاه بعضهم البعض ، وتجاه الأرض التي يعيشون عليها ، ويعزز بينهم التعايش معا إلى حد ربطهم بمصير واحد.

المطلب الثاني: عناصر الهوية

تتمثل عناصر الهوية في:

1- اللغة

هي جملة الدلالات التعبيرية لحالات الشعور والعاطفة لدى الإنسان، وهي وسيلة التواصل والاتصال على المستوى الفردي الضيق، وعلى المستوى الاجتماعي ويعرفها الاستاذ حسن جبر بقوله: اللغة العربية هي أول أداة تفاهم بها الإنسان مع أبناء وطنه وأمته، وهي بالنسبة للإنسان العربي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، والتي تتم بألفاظها الشعائر الواجبة على المسلم مثل الصلاة، وبلغت اللغة العربية درجة من التصنيع عبر تراكمات السنين، حيث بلغ العرب درجة راقية من الفصاحة والبيان مما جعلهم يتميزون عن باقي الأمم.

2- الدين:

يعتبر الإسلام بالنسبة للشعوب الإسلامية مكوناً أساسياً لهويتها فهو مركز الإنتماء، ومحور الحياة لديها، حيث ينظم مجالات الحياة، ومجموع العقائد التي يرتكز عليها، ويجعل الأمة تبدو مختلفة على باقي الأمم.

والإسلام بعقائده وأركانه يمثل ركيزة الشخصية الإسلامية .

[1] محمد الكحلاوي، الهوية والتحديث، سلسلة كتب ثقافية، تونس، 2010، ص 15.

3- التاريخ:

يعتبر التاريخ أساسا متينا من أسس الهوية الوطنية، فهو منفذ الأمم على الآباء والأجداد، وهو منطلق فهم وتفسير الواقع، والتاريخ قاسم مشترك لبني الإنسان، والذي لا تاريخ له فهو مبتور الشخصية وقد اهتم الإنسان بتدوين تاريخه وتوثيقه، والتصدي لمحاولات تزييفه والتاريخ فاعل مهم من فواعل تكوين هوية الأمة ، حيث استندت في تأسيسها على عدة أسس من أبرزها التاريخ المشترك [1].

المطلب الثالث: مظاهر السياسة الاستعمارية تجاه الهوية التونسية

لقد انتهجت سلطة الحماية الفرنسية على تونس سياسة خاصة استهدفت من خلالها الجانبين الثقافي والديني، وكان الغرض منها هو فرنسة البلاد ومحو مقوماتها، وذلك من خلال مجموعة من الوسائل والمشاريع والأفكار التي تسعى أساسا نحو ترسيخ الثقافة الفرنسية ، وطمس الهوية الوطنية لخدمة مخططاتها.

كانت تونس منذ القرن 19 مركز إشعاع حضاري هام وأحد أهم مراكز النهضة العربية والإسلامية، فكانت معاهدها تستقبل الطلبة التونسيين والعرب والمسلمين من مختلف الجهات، وتخرج منها العديد من العلماء أمثال ابن الجزار، والنقاد الأدبيين أمثال ابن شرف، وابن رشيق والمؤرخ ابن خلدون، والفقيه ابن عرفة، كما أن المعجم العربي الأوسع شمولاً هو من تأليف العالم التونسي ابن منظور القفصي، كما انتقلت الحضارة العربية الإسلامية من تونس الى جميع أنحاء الشمال الإفريقي و إلـــى أوروبا ... [2].

---

[1] فاتح باهي (أسس الشخصية الوطنية لدى المؤرخ أبو القاسم سعد الله) مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص 1154.

[2] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، ترجمة وتقديم سامي الجندي، بيروت (لبنان)، دار القدس، ط1، 1975، ص 54.

كما كان لجامع الزيتونة دوراً ممتازاً في نشر هذه الثقافة وكان بحق مركزا اشعاعيا لما ضمه من عشرات الآلاف من الكتب القيمة وشهرة أساتذتها.

وكان الهدف من جامع الزيتونة هو تعليم أبناء المسلمين ما لهم وما عليهم، وكان التعليم فيه ينقسم الى قسمين:

1- **علوم الشريعة:** وتختص في تعليم تفسير القرآن اكريم، والقراءات والحديث والتوحيد والفقه والفرائض والكلام والتصوف.

2- **العلوم الوضعية:** وتختص في تعليم النحو واللغة والمعاني والبيان والأدب والشعر وآداب الحديث والمنطق والتاريخ والجغرافيا والحساب[1].

وبعد منتصف القرن 19 شهدت تونس بوادر نهضة إصلاحية ثقافية، تمثلت في إنشاء مراكز علمية أخرى مثل مدرسة باردو العسكرية (1860)، والمعهد الصادقي عام 1876 الذي تعلم فيه الحبيب بورقبية فيما بعد، وكان الهدف من تأسيس هذا المعهد هو نقل العلوم العصرية إلى تونس، حيث أدخلت إليه العلوم العصرية من رياضيات وفيزياء وكيمياء والعلوم الطبيعية إلى جانب تعليم اللغات الأجنبية، التركية والفرنسية والإيطالية وجيء بأساتذة من فرنسا لأداء مهمة التعليم فيه.

وكانت الغاية من إنشاء هذه المؤسسة إعداد نخبة مثقفة ثقافة علمية، لتساهم في إيجاد إطارات وطنية تتجاوب مع الحاجات الجديدة[2].

هذا قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس، ولكن بعد الحماية أخذت تونس منحى آخر حارب هويتها الإسلامية بسبب السياسة الثقافية الفرنسية، فكان المنطلق من تهميش التعليم التقليدي، حيث أنشأت الإدارة الفرنسية إدارة -العلوم والمعارف- التي

[1] محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي والجيلالي بن الحاج، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، 1986،ص292

[2] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص 57.

عملت من خلالها على محاربة اللغة العربية واستبدالها بالفرنسية لإدماج الشعب التونسي، وبهدف محاربة تاريخه وهويته الإسلامية وماضيه[1].

حيث تم محاربة التعليم واللغة من الجانب الديني المتمثل في التعليم بجامع الزيتونة، فأغلقت أبوابه ومنع التدريس داخله لفترة طويلة[2] وذلك من أجل توجيه الطلبة الزيتونيين نحو المدارس القرنسية التنصيرية محاولة منها للقضاء على التعليم الديني، ومحو اللغة العربية لخلق مجتمع متنصل لهويته متقمصا ثقافة المستعمر.

لكن في المقابل رفض الطلبة الزيتونيون ذلك ، وسعوا للحفاظ على تعليمهم داخل الجامع الأعظم فقاموا بمظاهرات و اعتصامات سلمية التي ووجهت بالتعسف والقمع من طرف سلطة الحماية ، وما تجدر الإشارة اليه كذلك أن مطالب الزيتونيين لم تقتصر على المطالبة بالحفاظ على الهوية الإسلامية ومكوناتها فحسب، بل دعوا إلى ضرورة إصلاحه (التعليم الزيتوني) وموازاته للتطور العالمي وذلك لمواجهة مخططات سلطة الحماية في زرع الثقافة الأجنبية الهادفة لتجنيسهم . خاصة بعد ما لوحظ على الشباب التونسي المتعلم في المدارس الفرنسية، أنه أصبح يحمل ثقافة بعيدة كل البعد عن الدين والخلق، وهذا ما زاد من مطالبهم للحفاظ على التعليم التقليدي وتجديده[3].

كذلك ظهرت جهود محمد **الطاهر بن عاشور** إثر توليه رئاسة الجامع الأعظم عام (1944)، وحاول عصرنة التعليم الزيتوني بما يتوافق مع الشريعة.

وأما بالنسبة للمدرسة الصادقية فبعد الحماية دخلت مرحلة جديدة اتسمت بتغييرات جذرية، وتجلى ذلك في استغلال موارد المعهد المتمثلة في الأوقاف، وسحبها من إدارة

---

[1] الحبيب ثامر، هذه تونس، القاهرة ، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة، 1948، ص 55.

[2] صلاح الدين التلالي، تونس الجديدة مشاكل ونظريات، ترجمة محمد السويسي، تونس ، دار النشر بوسلامة، 1959م، ص 221.

[3] الهادي عبيد، تحت السور فصول في التجديد والإصلاح، تقديم توفيق بكار، تونس ، دار النشر مؤسسات عبد الكريم عبد الله، 1992، ص 94-95.

الصادقية ، مما انعكس على عدد الطلاب الذي انخفض مقارنة بما كان عليه، كما شهد المعهد أيضا حذف اللغات الاجنبية من منهاجه، وسحب المنح الدراسية للطلبة المهاجرين إلى مختلف الدول لمواصلة تعليمهم، كي يبعدهم عن التأثر بالأفكار الليبرالية العالمية والفرنسية خاصة حتى لا تستغل تلك الأفكار ضد وجودهم بتونس [1].

[1] أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تعريب: حمادي الساحلي، تونس ، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، ط1 ،1995م، ص -ص 302-305.

الفصل الثاني:
بورقيبة وإشكالية الهوية في تونس

المبحث الأول: موقف الحبيب بورقيبة من عناصر الهوية في تونس.

المطلب الأول: موقف الحبيب بورقيبة من الإسلام.

اتسم الموقف البورقيبي من الإسلام بالتذبذب وعدم الاستقرار، وقد انقسم هذا الموقف الى مرحلتين:

– مرحلة قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد، والحركة الوطنية بين سنتي 1934 /1956

–ومرحلة قيادته الدولة الحديثة بداية من سنة 1957.

فخلال المرحلة الأولى لا يكاد يوجد تصريحا لبورقيبة أو قولاً يعارض مظهراً دينيا او قاعدة إسلامية أو قانوناً شرعياً.

بل لقد جعل من الآية الكريمة " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " شارة لحزبه.

والملاحظ أن كل خطابات الحبيب بورقيبة خلال هذه الفترة الشفوية والمكتوبة تبدأ بالبسملة[1].

ولهذا التوظيف الديني مبررات ، حيث يلجأ إلى ذلك عندما يرغب في التعبئة ، أو إيصال فكرة ما كرغبته في محو الصورة السلبية التي يريد أن يروجها عنه قيادات الحزب الدستوري القديم[2]

هذا علاوة على موقفه الرافض للمؤتمر الافخارستي[3] ومسألة التجنيس.

---

[1] سالم لبيض(بورقيبة وإشكالية الهوية في تونس)، كتاب السلطة وآليات الدعم في عصر الحبيب بورقيبة في تونس والبلاد العربية ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، 2003، ص 17.

[2] الحسين بن عيسى ، سجالات الزيتونين مع الاستعمار ودعاة التغريب 1881/1981، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص 45.

[3] **المؤتمر الأفخارستي** (أو الإفخارستي) هو تجمع ديني كاثوليكي ضخم يُنظم للاحتفال بسر الأفخارستيا، والذي يُعد من أهم الأسرار المقدسة في المسيحية ويتمحور حول التناول المقدس (جسد ودم المسيح). يهدف إلى تعميق الإيمان، وتعزيز الوحدة الروحية، والشهادة العلنية لحضور يسوع في القربان

و مع انطلاقة المرحلة الثانية وهي مرحلة قيادة الدولة الحديثة، بدأت مواقف هذا الأخير تتسم بالإزدواجية حيث يظهر إسلام بورقية البروتوكولي، الذي كثيراً ما عبر عنه أثناء المناسبات الرسمية وغير الرسمية.

حيث جاء في خطبة في نهاية الخمسينيات، بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، أخاطبكم من تحت قبة النور وأمام قبلة الهدى، فهذه أول بيت من بيوت الله في المغرب العربي، ومنها انبعث صوت الأذان الخالد.

و هذا ما يبين الأسلوب البراغماتي الذي تطلبه كسب الرأي العام على المستويين الوطني، والإقليمي العربي الإسلامي ولكن على الجانب الآخر نجد انه يظهر ويصدر قرارات دينية إصلاحية لكنها في ثوب علماني، في كل ما يخص تعاليم الإسلام من عقيدة وسلوك.

بعد تسلم الحبيب بورقيبة السلطة، أعاد ترتيب العلاقة بين الدين والدولة ، فتم ضرب المؤسسات السياسية والاجتماعية والتقليدية ، كما قام بإقصاء الفاعلين الدينيين وتهميشهم وتعويض ذلك الفراغ بصياغة رؤية دينية جديدة ، ويمكن حصر هذه الرؤية في مبدأين اثنين

المبدأ الأول : قام على مصادرة النفوذ الديني من أيدي القائمين على الحقل الديني في تونس، و احتكار مؤسسات إعادة انتاج هذا النفوذ، خصوصاً التعليم والقضاء ومؤسسة الأحباس.

المبدأ الثاني : تمثل في المأسسة الدينية القانونية للدين التي خلقت ما يمكن تسميته بالإسلام الرسمي للدولة[1].

– لقد أسس الحبيب بورقيبة للإسلام الرسمي في دستور 1959، حيث تعرض الدستور إلى الدين في أربعة فصول جاعلاً بذلك الدولة مشرفة على الدين ، ومقرة بأحقية السياسي في إدارة السلطة الدينية، فقادت هذه المبادئ إلى مأسسة الإسلام الرسمي عبر خطة مفتي الجمهورية

[1] أكرم الهويمل، السياسية الدينية لدولة الاستقلال بتونس، الجذور التاريخية والركائز الفطرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2020، ص 284.

التونسية في 28 فيفري 1952 وأحقية الحبيب بورقيبة الذي كان رئيسا للحكومة آنذاك في تعيين الائمة والخطباء[1].

لقد شكل موقف الحبيب بورقيبة من الإسلام جزء أساسيا من مشروعه السياسي والفكري، حيث سعى كما ذكرنا سابقا إلى إعادة بلورة وترتيب العلاقة بين الدين والسياسة لتحقيق هدفه في بناء الدولة الحديثة التي تتماشى والرؤية الغربية.

لقد كان للحبيب بورقيبة الكثير من التصريحات والمواقف، والقرارات التي تظهر اتباعه للمنهج العلماني، ومعاداته لكل ما يمت بصلة للإسلام، ومن مظاهر ذلك:

1 –الصلاة:

حيث لم تسلم الصلاة من مخططات قادة تونس بدءً بالحبيب بورقيبة، وذلك لتدمير الهوية العربية الإسلامية بل جعلوا منها والحث عليها جريمة تستحق العقاب، حيث أعلن وزير الداخلية التونسي "**الهادي مهني**" أن الصلاة لا تجوز سوى بالبطاقة المغناطيسية لكل مصلي، لتنظيم الصلوات بالمساجد كما أعلن أن وزارة الداخلية ستقوم بتسليم هذه البطاقة، لكل من يطلبها شرط أن يصلي في أقرب مسجد من محل سكنه أو عمله، ولن يسمح له بأداء الصلاة في غيرها من المساجد.

كما تم التشديد على أئمة المساجد بضرورة التأكد من أن جميع المصلين حاملين لبطاقاتهم الخاصة بذلك المسجد دون غيره.

فضلاً عن هذا فإن جميع خطب الجمعة تأتي مكتوبة وموحدة بجميع المساجد، وأغلبها يتحدث عن مواضيع الصالح العام، حول قواعد السير والبيئة والسياحة...إلخ[2].

[1] محمد أكرم الهويمل، (بورقيبة وخسارة معركة إفطار رمضان، حدود نهج التحديث الفوقي)، مجلة المفكرة القانونية، 2024/03/22.

[2] المستشار البشيري و آخرون ، تحقيق: إيمان إسماعيل وتسنيم نصر (ثورة تونس...فشل الحرب على الهوية الإسلامية)، مجلة الاخوان المسلمون الفطرة السوية في مواجهة الطغيان، الاثنين 2001/01/17.

كما قد ظهر استهزاء الحبيب بورقيبة بنبرة تهكمية على الركن الثاني من أركان الإسلام (الصلاة)، حيث وصفها بأنها زقزقة مياه، وإنزال الرأس إلى الأرض، وكون المصلي يكب ويقعد[1].

إضافة إلى هذا فإن الحبيب بورقيبة قد تطاول حتى على القرآن الكريم ، حيث وصفه بالتناقض معتمدًا في ذلك على العديد من الآيات دوى فهمها بعمق لمعرفة الاعجاز الرباني في القرآن الكريم، فأنكر قصة عصا موسى، وقصة أهل الكهف، وصرح أنهما من الأساطير، كما اعتبر أنَّ الرسول (ص) كان إنسانًا بسيطًا يسافر كثيرًا عبر الصحراء العربية، ويستمع إلى الخرافات البسيطة السائدة ذلك الوقت، وقد نقل تلك الخرافات إلى القرآن (عصا موسى، الكهف). ولم يجد حرجا في أن يضع نفسه بنفس مكانة الرسول (ص) ويدعي الحق في تأويل النصوص [2] .

فقد قال في خطبة رسمية على أمواج الأثير يوم 8 فيفري 1961م صرح بالقول: "باعتباري رئيس دولة مسؤول عن تقدم الأمة في هذا العالم، على غرار الرسول بالنسبة لمسلمي عصره"[3] أنكر الحبيب بورقيبة قانون الميراث الذي جاء به الدين الإسلامي واعتبره غير عادل وبعيد عن المساواة [4].

2-الحجاب:

لم يسلم الحجاب هو الآخر من البرنامج البورقيبي في الدولة الحديثة بجميع مكوناتها حيث أراد بورقيبة جعل المرأة التونسية بصفات ومقومات أوروبية، بعيدة كل البعد عن الهوية الأصلية لهذا البلد العربي الإسلامي وخصوصيته.

1- سالم لبيض، المقال السابق

2-لطفي حجي ، بورقيبة والإسلام الزعامة والإمامة ، تونس، دار الجنوب ،ط1 ، 2004، ط2 ، 2013 ،ص 220.

3-الحسين بن عيسى، المرجع نفسه ، ص324.

4-لطفي حجي ، المرجع نفسه ، ص 214.

فبمجرد الحصول على الاستقلال، شنت الحكومة حملات السفور التي قادها بورقيبة بنفسه، واعتبر الحجاب مظهر تخلف يجب إزالته، ليس هذا فحسب . بل سن قانونا يمنع ارتداء الحجاب، واعتبره زيًا طائفياً يشجع على الانقسام داخل المجتمع، وكان الحبيب بورقيبة أول زعيم عربي يخلع السفساري في اجتماع عام نقلته وسائل الإعلام سنة 1960م، كما قامت إذاعة السلطة بالترويج والتشجيع على نزع السفساري.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه، أن الحبيب بورقيبة في الثلاثينات كان من أقوى المدافعين على الحجاب، حيث نشر مقالاً بجريدة "اللواء التونسي"، حيت دافع بقوة عن ارتداء المرأة المسلمة الحجاب فقال: " فكل ضربة تسدد إليه تغير أخلاقنا، وتتسبب في تذبذب شخصيتنا".

إضافة إلى ذلك أنه لم يقف إلى جانب الطاهر الحداد في أعقاب صدور كتابه "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" عام 1930م[1] هذا الأخير الذي ركز على وضع المرأة في المجتمع التونسي، معتبرا تهميشها لا يعود للإسلام في حد ذاته بل ذلك نتيجة العادات والتقاليد الخاطئة.

هذا المؤلف الذي سوف يمهد الطريق لظهور الإصلاحات التي تخص شؤون المرأة والأسرة فيما يسمى بمجلة الأحوال الشخصية بعد غضون أشهر قليلة بعد نيل الاستقلال.

وهذا ما يفسر تذبذب بورقيبة في مسألة الدين، وفق ما تقتضيه الحاجة.

[1] الحسين بن عيسى، المرجع نفسه ، ص324.

-جدول يبين هيمنة السياسي على الديني .

موقف خطاب بورقيبة السياسي من الحجاب بعد الاستقلال	المعنـــــــى	مناسبة الخطاب
كانت المرأة سجينة ، خشية عليها من الفساد بينما الفساد إذاك متفش في الخفاء تحت ستار الحجاب .	الحجاب لا يدل على التقوى	مؤتمر الاتحاد القومي النسائي
لا دخل للدين الإسلامي في مسألة الحجاب .	ارتداء الحجاب يتعلق بالعادات و التقاليد	//
بنات تربين في العهد القديم على الاحتجاب والمكوث في ديارهن وعلى التمسك بالعادات والأوهام .	الحجاب ينتمي إلى مرحلة الانحطاط	//
الخمار الأسود والسفساري الأبيض الذي يشبه الكفن والعياذ بالله .	الحجاب ضدالاستمتاع بالدنيا	//
الخمار يلفت الأنظار ويثير الأطماع والنوايا الفاسدة .	الحجاب لا يعيق وجود الفساد	//
الحجاب ليس من الأمور المستحبة	الحجاب ليس واجبا دينيا	//
المعلم يخاطب البنات في المدارس من وراء ذلك الحجاب النحس .	مشروع الدولة الوطنية الحديثة يتعارض وظاهرة الحجاب.	//
البرقع من العادات البالية وعقبة أمام المرأة.	الحجاب عائق أمام التنمية والتطور والحداثة	الذكرى العاشرة لصدور قانون الأحوال الشخصية.

نقلا عن آمال موسى. ص210

- جدول يبين تشكيل الديني لما هو سياسي.

موقف بورقيبة من الحجاب قبل الاستقلال	المعنـــــــى	مناسبة الخطاب
معارضة رفع الحجاب	مناصرة ارتداء الحجاب	افتتاح ندوة حول الشخصية التونسية وأصالة الفكرة الوطنية التونسية عبر التاريخ
رفع الحجاب يتسبب في أحداث ثلمة قد تنال من استمرارالشخصية التونسية	الحجاب مكون من مكونات الشخصية التونسية وعلامة من علامات الهوية	//
الحجاب جزء من الشخصية التونسية	للحجاب رمزية ثقافية	//
المرأة عندما تمشي في الشارع سافرة لا تلبث أن تشعر بشئ من المضايقة.	الحجاب حماية للمرأة	//

-نقلا عن آمال موسى ص.211

3-رمضان:

رغم تعدد مظاهر العلمنة في خطاب بورقيبة السياسي ، إلا أن دعوته إلى الإفطار في رمضان ظلت الاكثر جرأة وتجاوزا ضد الإسلام وهوية وثوابت المجتمع التونسي وخصوصيته.

لقد خصص الحبيب بورقيبة ثلاث خطب للدفاع عن تصوره حول قضية الإفطار في شهر رمضان ... وذلك في 18 فيفري، 17 مارس، و 3 سبتمبر 1960م، اعتمد فيها على ربط مفهوم التقدم مع مقاصد الشريعة الإسلامية، مبررًا هدفه من ذلك تقوية الإنتاج، مستندا

إلى استنباط الفقه الإسلامي على غرار دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم لصحابته بجواز الإفطار أثناء لقاء العدو، ليتقووا عليهم فذلك جهاد في سبيل الله، وهذا جهاد في سبيل التطور، فعمد الحبيب بورقيبة باعتباره قائداً للأمة حسب نظره إلى شرب كأس عصير في نهار رمضان، وأحضر الرموز الدينية أمثال الشيخ محمد العزيز جعيط مفتي الجمهورية، والشيخ محمد الطاهر بن عاشور عميد كلية الشريعة، ضنا منه أنهم سيؤيدونه حيث طلب من المفتي إصدار فتوى تدعم اجتهاد الرئيس، غير أن الدعوة أثارت ردودًا سلبية ولم تحط بأي مساندة دينية.

لم يتوقف الأمر هنا بل أصدر كذلك قرارا في 15 فيفري 1965م، يلغي فيه العمل بالتقويم الهجري، لكي تتوقف مع الأشهر القمرية ثلاثة من أركان الإسلام وهي الصوم، الزكاة والحج[1].

ونظرا لعدم إمكانية تمرير قضية إفطار رمضان جاءت خطبة بعد هذه الحادثة في قالب دعوة، حيث بدأ يتخلى عن طابعها الوجوبي تاركا الحرية للفرد في الاختيار، بعد أن أدرك صعوبة فرض توجهه ورؤيته[2].

هذا وإضافة الى ذلك دعا الحبيب بورقيبة إلى الحد من شد الرحال إلى الحج، والاقتصار على حجة واحدة لوقف نزيف العملات الصعبة بل دعا إلى عدم الحج أصلاً، وذلك في

[1] الحسين بن عيسى، المرجع السابق، ص 322.

[2] محمد أكرم الهويمل، (بورقيبة وخسارة معركة إفطار رمضان حدود نهج التحديث الفوقي) المفكرة القانونية، 22032024.

الخطاب الذي ألقاه بصفاقس في 29 أفريل 1964م، وطلب بالاكتفاء بزيارة قبر أحد الصحابة وهو أبي زمعة البلوي دفين القيروان...[1] حيث قال: " إن في وسعي أن أفتي بصفتي إمام المسلمين في هذه البلاد بأولوية رصد المال الذي يخصص للحج في صندوق التضامن الإجتماعي.

4 –قضية المساواة في الإرث:

إذا كان لبورقيبة مبررًا في الدعوة إلى الإفطار في رمضان بحجة مضاعفة الإنتاج، وخوض معركة التخلف وكذا خوضه في مسألة إنكار التعدد، بحجة تأويلها إلى صعوبة تحقيق شرط العدل، فإنه في قضية المساواة في الإرث بين المرأة والرجل شيء آخر.

لقد دعا الحبيب بورقيبة إلى التفكير في تغيير قانون الميراث وجاء تعليقه في ذلك: فهل يكون من المنطق في شيء أن ترث الشقيقة نصف ما يرث شقيقها (...)[2].

لكنه لم يستطع أن يجد آية في القرآن الكريم تتيح له تأويل ذلك، فالقرآن الكريم في هذه المسألة كان صريحاً وآيات الإرث قطعية الثبوت ولا تحتمل التأويل.

لكنه بالرغم من ذلك، فقد طرح هذه القضية على الشعب التونسي وعلى رجال الدين المحيطين به، وخلافا لمسألتي الدعوة إلى الإفطار وتحديد النسل التي كانت بحدة وقناعة ، إلا أنه في هذه المسألة كان طرحه هادئا وكأنه عبارة عن إشارات سريعة كجس نبض، وهو أسلوب مغاير لطريقة بورقيبة في طرح أفكاره التي تعتمد أساسا على التكرار والبراهين، لذلك فقد خطاب بورقيبة هذه المرة خطاب السلطة[3].

[1] الحسين بن عيسى، المرجع السابق، ص 323/322.

[2] نفسه ص 325.

[3] أمال موسى، المرجع السابق، ص 124.

لقد كانت قضية المساواة في الإرث محفوفة بصعوبات كثيرة، منها ما يتعلق بعقلية المجتمع التونسي ، والعقلية العربية الإسلامية. إضافة إلى وجود مشكلة قانونية، والتي قد تكون من أقوى الأسباب التي دفعته للتراجع عن هذه القضية.

وقد برر محمد الفاضل بن عاشور الذي عرف بانسجامه مع بورقيبة هذا الموقف (عدم إقرار المساواة بين الذكر والأنثى في الإرث).

كون النساء لا يطالبن به والرجال ضده، ولكن بعد سنوات تتطور بالتعليم العقليات، وعندها لكل حادث حديث.

مما يبين معارضة كلا الطرفين لرغبة بورقيبة في هذه القضية من معارضيه ومسانديه[1].

5-صدور مجلة الاحوال الشخصية:

تميز المناخ الفكري في تونس خلال فترة الثلاثينات، بظهور مؤلفات مثيرة للجدل بسبب الأفكار النقدية للحالة الإجتماعية وخاصة فيما يتعلق بوضعية المرأة وحقوقها، ولعل أهم وأشهر هذه المؤلفات إصدار كتاب "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" للكاتب الطاهر الحداد في صائفة 1930م، هذا المؤلّف الذي سيمهد لظهور مجلة الأحوال الشخصية (1956م)، وقد لاقى هذا الإصدار ردود أفعال عنيفة وواسعة في المجتمع التونسي، خاصة من الأوساط الدينية والمحافظة، فقد اعتبر كثير من علماء الزيتونة أن أفكار هذا الكتاب تمثل خروجا عن الشريعة الإسلامية والتقاليد الاجتماعية.

ولم تجد أفكاره تأييدا إلا لدى بعض النخب الإصلاحية والمثقفين الذين رأوا فيه مجددا سابقًا لعصره ، لتظهر خلال فترة حكم الحبيب بورقيبة أهمية هذا الإصدار حيث قال عن الطاهر الحداد: أنه كان أبرز شخصية في حركة تحرير المرأة وقد عرفته في آخر حياته، وكان

1-آمال موسى ،المرجع السابق ،ص 48

من المناضلين الدستوريين، وأدركت كيف كان يقاسي الأمرين من مجتمع تنكر له ورماه بالإلحاد حتى انهارت قواه، وأنهكت أعصابه وعاجله الموت على حال سيئة .

ويذكر الطاهر الحداد في مقدمة كتابه: إن الإصلاح الاجتماعي ضروري لنا في عامة وجوه الحياة، وعلى الخصوص ما كان منه متعلقا بوجودنا، وقد رأيت بعين اليقين أن الإسلام بريء من تهمة تعطيله الإصلاح، بل هو دينه القويم ومنبعه الذي لا ينضب، وما كان انهيار صرحنا إلا من أوهام اعتقدناها وعادات مهلكة وفظيعة حكمناها في رقابنا، وهذا ما حذا بي أن أضع كتابي هذا عن المرأة في الشريعة والمجتمع، لنرى أيهما الضال المضل، وعسى أن أكون بهذا قد أديت واجبا في عنقي أراه دينًا عَلَيَّ لجنس أنا أحد أفراده، وأمة أنا واحد من أبنائها[1].

عندما تولى الحبيب بورقيبة حكم تونس، وبعد ثلاث أشهر فقط من الاستقلال أصدر مجلة الأحوال الشخصية، والتي تضمنت إصدار تشريعات وقوانين تخص المرأة وشؤون الأسرة حيث أراد الحبيب بورقيبة من خلال هذه المجلة ، تحرير المرأة بشكل كامل وفق رؤية تحديثية تتماشى ووضع المرأة الأوروبية وأهم ما ورد في هذه المجلة:

مسألة الزواج، مسألة الطلاق وتحرير المرأة، إضافة إلى مسألة الميراث حيث تم نقل هذه المسائل من المجال الديني الإجتماعي إلى المجال القانوني الوضعي، مع محاولة إظهار التقارب بين القانون وتعاليم الدين الإسلامي.

وعليه فأهم النقاط التي تضمنتها مجلة الأحوال الشخصية هي:

-قانون منع تعدد الزوجات، حيث جاء في المادة 18 من القانون الجديد بأن الزواج بزوجة ثانية جريمة يعاقب عليها القانون بالغرامة أو السجن أو كلاهما معا.

-تحديد أو رفع سن الزواج إلى 17 سنة للبنات و20 سنة للذكور.

[1] الطاهر الحداد، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، تونس 10 ديسمبر 1929م.

–منع زواج البنت دون رضاها، واعتبر أن الزواج مسألة تهم الزوجين وهي بيد الشاب والفتاة باعتبارهما اللذين يهمها الزواج بالدرجة الأولى.

– إقرار الطلاق القضائي بدل الطلاق الشفهي، مما يبين سحب الوظيفة التشريعية من الفقهاء وتركيزها بين يدي المشرع الوضعي.

–كما أن تونس قد صادقت على اتفاقية نيويورك المؤرخة في 10 ديسمبر 1961م والتي تقضي أن من حق المرأة أن تتزوج من أي رجل دون اعتبار الدين، ومن ثمة يمكن للمرأة التونسية أن تتزوج بغير المسلم.

إضافة إلى هذا ركز الحبيب بورقيبة في فصل من فصول المجلة على قانون الميراث حيث صار للمرأة الحق في إرث ما يُخلّفه والدها دون أن يُخْصَم منه شيء، بعد أن كان قانون الميراث يقتضي ألا ترث البنت كل ما يخلفه والدها عند انعدام الأخوة الذكور.

المطلب الثاني: موقف الحبيب بورقيبة من العروبة

كان بورقيبة بفكره الغربي ينظر للإسلام واللغة العربية كعناصر دخيلة على البلاد التونسية، حيث يظهر ويصرح خلال الحوار الذي أجراه معه النقابي مصطفى الفيلالي الذي أورد هذا الحوار في كتابه "موائد الانشراح" أن اللغة والدين وشطر كبير من التاريخ جاءت مع الغزاة العرب الوافدين من المشرق الإسلامي، قبل ذلك كانت افريقيا دارًا من ديار المسيحية وأن اللاتينية كانت لغة العلية من القوم، في حين أن الأمازيغية كانت لغة الشعب وأما اللغة العربية فهي لغة أجنبية فرضها الدين وتوطنت بقوة السيف مع الغزوة الهلالية، أما مكونات الطيف العروبي الإسلامي ومن بينها الأوساط الزيتونية فقد كانت تحمل تصورا مغايرًا للهوية[1].

[1] حسين بن عيسى، مرجع سابق، ص 302

إن مواقف بورقيبة التي تبدو في ظاهرها مؤيدة للعروبة، والوحدة العربية ليست إلا مواقفاً موجهة للاستهلاك السياسي، فكثيرا ما أبدى بورقيبة مواقفه الحقيقية ورفضه المعلن للعروبة ولعل ذلك يعود لعدة أسباب نذكر منها:

– خلافه مع صالح بن يوسف رمز التيار العروبي في تونس بداية من 1953م، والمعروف برفضه للنهج الذي تبناه بورقيبة القائم على توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي وبروتوكول الاستقلال في 20 مارس 1956م.

– الخلاف البورقيبي الناصري وانحياز جمال عبد الناصر إلى صالح بن يوسف.

– رفض بورقيبة للقومية العربية كخيار إيديولوجي وسياسي، كان جمال عبد النا صر أحد رواده مما ساعد على تأخر اندماج تونس في محيطها العربي وانضمامها إلى جامعة الدول العربية[1].

– إضافة إلى ذلك الأعمال المسلحة التي استهدفت نظامه وكادت أن تطيح به، والتي كانت تنتمي بشكل أو بآخر إلى تيار القومية العربية.

وما يبين عدائية بورقيبة للعروبة كذلك عندما قال: إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وأن مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد ودمشق والقاهرة، وأن اجتياز البحر الأبيض المتوسط أسهل من اجتياز الصحراء الليبية[2].

وكبديل للعروبة والانتماء العربي وجد بورقيبة في الأمة التونسية والشخصية التونسية ما ينسجم مع توجهاته الفكرية، واختياراته الإيديولوجية ذات الخلفية الغربية، فقد جاء في أحد أقواله:

[1] الكتاب الابيض في الصراع بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، كتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية ديسمبر 1958.

[2] الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، بيروت ، مكتبة الجماهير، 1976 ص 155

الوطن التونسي لا الوطن العربي لأن تونس لها شخصيتها منذ آلاف السنين منذ عهد قرطاج، أما العرب فيشكلون عدة أمم لا أمة واحدة، وهو ما يؤكّد انقسامهم إلى عدة دول[1].

ويتضح من خلال هذا أن بورقيبة حاول سلخ المجتمع التونسي وانتمائه العربي ملصقا التخلف بالدين الاسلامي واللغة العربية.

موقف آخر يظهر عدائية بورقيبة للغة العربية هو انحيازه للعامية بدل الفصحى فقد خطب في ملتقى هواة الأدب في المنستير يوم 29 جويلية 1968م قائلاً: "إن اللغة التي يتكلمها الشعب ويفهمها كل تونسي مهما كان نصيبه من الثقافة، ومهما كانت الجهة التي ينتمي إليها ومهما تباينت الجهات ليست الفصحى بل العامية ، لذلك من حق الأدب الشعبي والشعر الشعبي أن يحتلا مكانهما عند الشعب وأن يكونا هما أدبه وشعره[2].

لقد حافظ الحبيب بورقيبة أثناء فترة حكمه على سياسة ازدواجية اللغة (الفرنسية والعربية) بل وضع لغة القرآن في المرتبة الثالثة بعد كل من الفرنسية والعامية التونسية.

ولم يتردد في تصريح له عام 1987م بأن تعريب التعليم في تونس قد أدى إلى تردي مستوى التلاميذ والطلبة محاولاً تبرير اختياره في إلغاء التعليم الزيتوني كمربض للغة العربية وثقافتها.

كما وقد أشار محمود الذوادي في مقاله " التخلف الآخر" أن أحد وزراء الطاقم البورقيبي كرد فعل على حركة التعريب بأن ما يهم تونس في المقام الأول هو التقدم، ولو كان ذلك عن طريق استعمال اللغة الصينية.

لم يكن في منهج وسياسة بورقيبة فكرة التعريب الشامل، بل في المقابل حافظ على اللغة الفرنسية كلغة رسمية للإدارة التونسية وذلك بالرغم من أن الدستور التونسي ينص صراحة

[1] عبد اللطيف الحناشي، موقف الحبيب بورقيبة من قضايا الوحدة العربية والمغاربية ضمن أعمال مؤتمر بورقية والبورقيبيون ص 89/88

[2] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص 156.

على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد التونسية، وما يتطلبه ذلك من اعتماد لهذه اللغة في جميع المجالات التعليمية والإدارية بين التونسيين، هذا إلى جانب اعتمادهم عليها في الخطابات الرسمية[1].

مما يشير كذلك إلى عدائية بورقيبة وموقفه من اللغة العربية، تهميش خريجي ما قبل الاستقلال، عبر إدارة تتكلم الفرنسية فدخلت نخبة الزيتونة مرحلة النسيان لتحل محلها نخبة حديثة إدارية تتخاطب أساسا بالفرنسية نطقا وكتابة، باسم تونسة الإدارة حتى صار التراسل بالعربية وصمة عجز وتخلف.

وبسبب هذه الهندسة الثقافية اللغوية المغرمة بخطاب التحديث على النمط الفرنسي، يعيش بعض التونسيين ازدواجاً لغوياً يقطع تواصلهم مع العربي والفرنسي في آن معا.

كما ردد كثيرا (الحبيب بورقيبة) " باريس أقرب إلي من مكة حيث تحولت هذه الجملة إلى نهج تفكيري لدى النخب المتخرجة من مدرسته، لينتج عن ذلك مجتمع منعزل فكرياً ولغويا عن الإقليم العربي الإسلامي، ومنعزل حتى عن تكوينيه الأصلي وانتمائه العروبي[2] .

المطلب الثالث: موقف الحبيب بورقيبة من الزيتونيين .

إن ما شهدته تونس من حرب ضد الإسلام في عهد بورقيبة، لم تبلغه فترة الاحتلال الفرنسي بتونس، وَبما أن الزيتونة تمثل مربض اللغة العربية ونشر الدين الإسلامي، فقد عمد الحبيب بورقيبة بعد إعلانه رئيسا لتونس بغلق جامع الزيتونة الذي كان منارة إسلامية منذ عام 79 هـ، على يد حسان بن النعمان[3]، كما قام بتجفيف منابع تمويل التعليم الزيتوني، وذلك بحل الأوقاف.

---

[1] سالم لبيض، المقال السابق.

[2] نور الدين العلوي، المجاهد الأكبر الذي ظن أن باريس أقرب إليه من مكة، الجزيرة 02 /2025/09.

[3] وجدي الماجري الحبيب بورقيبة ... عمر مديد مع قليل من الإطراء وكتير من الأعداء 2025/01/30، الجزيرة الوثائقية.

–تحجيم دور الجامعة الزيتونية في إفراز النخب وإلغاء نتائج التعليم الزيتوني، والهجمة على الهوية.

– إلغاء التعليم الزيتوني وانعكاسات ذلك على تخرج الأئمة والخطباء وحملة القرآن الكريم، فأصبح الجهل بأبسط المعارف الدينية سمة مميزة لعامة التونسيين[1] .

– سعى الحبيب بورقيبة بعد توليه السلطة إلى الحد من تأثير الفاعلين الدينيين، فكان لا بد من إزاحتهم نهائيا من طريقه ليتسنى له تنفيذ مشروعه دون عقبات.

–وما تجدر الإشارة إليه أن الباعث الجوهري للخلاف بين بورقيبة والزيتونيين يعود الى مرحلة الكفاح الوطني، ولم يكن وليد الاستقلال.

–لقد كان الحبيب بورقيبة يحتقر وبشدة جميع أصناف العلماء سواء فقهاء، مدرسين أو قضاة، ولعل من دوافع وأسباب هذه العدائية والاحتقار نذكر:

–التكوين الثقافي لبورقيبة المتشرب للثقافة الغربية وانبهاره بفلسفة الأنوار وبالمدرسة الوضعية التي نَحتَتْ ملامح تفكيره، وألهمته أن يعيش من أجل الآخرين[2] .

– دعم مشايخ الزيتونة لصالح بن يوسف في خلافه مع بورقيبة وهو خلاف قوي انتهى لفائدة بورقيبة.

– مساندة الزيتونيين لِلجْنَة صوت الطالب الزيتوني التي كانت شديدة اللهجة والانتقاد إزاء طريقة تفاوضه مع الاستعمار، خاصة وأن لجنة صوت الطالب التونسي هدفها المحافظة على الاتجاه الإسلامي لتونس ولغتها العربية [3].

[1] الحسين بن عيسى، المرجع السابق، ص 391

[2] نفسه ، ص 392.

[3] آمال موسى، المرجع السابق، ص 164

– اعتقاده في كون أشد أنواع التخلف قسوةً ذلك المرتكز على الدين (العلماء). وقد ورد في خطابه بقصر قرطاج يوم 03 أفريل 1968م، باعتباره أن معرفتهم مبنية على معلومات نابعة من تراث نَصَّي يعود إلى العصور الوسطى ويدير ظهره للتيارات المتجددة، حيث رأى أن القرآن ليس دستورا والشورى ليست ديمقراطية والالتحاق بركب الحضارة يستوجب تحجيم دور الإسلام، والاقتصار على الجوانب الفلكلورية منه.

– اقتناع الحبيب بورقيبة أن العلماء سيشكلون بحكم تكوينهم عقبة في طريق تأويله للنصوص الشرعية وليّ ذراعه خاصة في أمور العقيدة والسلوك مثل: الصوم، الحج ...إلخ.

حيث قال في هذا الصدد بإحدى خطبه: علاوة على وظائفي ومسؤولياتي كرئيس دولة فإنّني مؤهل لتفسير القوانين الدينية[1].

– ليس هذا فحسب. بل ذهب بورقيبة إلى حد التشهير والتخوين والتحقير للزيتونيين بهدف عزلهم اجتماعيا.

وقد نجح الحبيب بورقيبة الى حد بعيد في تشويه صورة الزيتونيين وتهميشهم اجتماعيا، حيث يقول في هذا الصدد السيد الشاذلي العياري: الشعب التونسي إبان الاستقلال كان ينظر للفقهاء ورجال الدين بشيء من الريبة لأنهم ساندُوا البايات والاستعمار، وأمام هذا السجل التاريخي السياسي تعامل مشايخ الزيتونة مع قوة بورقيبة بحيطة وبهدوء وبمسايرة، لا سيما وأن بورقيبة كان في أوج قوته ونجح في مؤتمر صفاقس وهزم صالح بن يوسف[2].

[1] حسين بن عيسى، المرجع السابق ص 304

[2] أمال موسى، المرجع السابق ص 19.

جدول يمثل إطفاء الجاذبية الشعبية للفاعل الديني[1]

المقولات / السياق	السياق	مناسبة الخطاب
مشايخنا رمز الجمود في التفكير بعينه	التحقير	أحداث القيروان
كانوا يتعاونون مع أعداء الإسلام الذين يعملون على القضاء على الدين الإسلامي، وعلى المسلمين وإخضاعهم.	التخوين	أحداث القيروان
لقد عُرفوا بالتزلق لفرنسا وللمقيم العام	التخوين	أحداث القيروان
كان المشايخ حول الجنرال في ذلة ومهانة	التشهير	أحداث القيروان
الذين يزعمون أنهم يتكلمون باسم الدين قامت الحجة على أنهم كانوا منافقين يخربون الإسلام ويعينون من يريد القضاء عليه	التخوين	أحداث القيروان
سمعة مزيفة يختفي خلفها أولئك الناس	التشهير	أحداث القيروان
كانوا حربا على الدين وأنصار الاستعمار	التخوين	أحداث القيروان
قاصرون عن فهم المرمى الحقيقي للدين	التحقير	أحداث القيروان
أصحاب العمائم والقيالس	التحقير	أحداث القيروان
هم مقوضون لهذه الدولة التي تتعلق بها آمال الأمة	الإقصاء	أحداث القيروان
كان أولئك المشايخ يبعثون بأطباق المأكولات والحلويات إلى الجنرالات	التخوين والتشهير	أحداث القيروان

[1] نقلا عن أمال موسى، بورقيبة والمسألة الدينية، ص 168.

المصيبة أن الأغلبية الساحقة من الذين تثقفوا في المدارس التقليدية مصابون كلهم بمركب نقص يجعلهم يتجنبون شحن عقولهم	التحقير	الدعوة إلى الإفطار في رمضان
الشيوخ لم يبق أمل في تطورهم	الإقصاء	أحداث القيروان
هؤلاء المشايخ يزيدوننا ضعفا على ضعف وهزال على هزال	التحقير والإقصاء	أحداث القيروان

نقلا عن أمال موسى، بورقيبة والمسألة الدينية، ص 168.

المبحث الثاني: بورقيبة والقضية الفلسطينية

المطلب الأول: موقف الحبيب بورقيبة من القضية الفلسطينية.

عرف موقف الحبيب بورقيبة من القضية الفلسطينية تحولات مهمة ارتبطت بتطورات الحركة الوطنية التونسية من جهة، وبالتحولات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وقيام دولة الكيان من جهة أخرى، فقد انتقل موقفه من الرفض الصريح للمشروع الصهيوني خلال مرحلة التحرر الوطني، إلى تبني رؤية سياسية أكثر براغماتية بعد الاستقلال، قائمة على الواقعية السياسية ومحاولة توظيف التوازنات الدولية لخدمة المصالح التونسية[1].

وفي هذه المرحلة أدان بورقيبة المشروع الصهيوني واعتبره مشروعا استعماريا يهدف إلى احتلال أرض فلسطين وحرمان شعبها من حقوقه الوطنية، وقد ميز بوضوح بين اليهودية كدين سماوي يحظى بالاحترام، وبين الصهيونية باعتبارها حركة سياسية استعمارية وعنصرية، وأكد أن الصراع ليس مع اليهود كجماعة دينية، وإنما مع الحركة الصهيونية التي تسعى إلى إقامة وطن قومي لليهود على حساب الشعب الفلسطيني[2].

كما أبرز بورقيبة الروابط التاريخية والدينية التي تجمع التونسيين بالفلسطينيين، معتبرا أن هذه العلاقة تستند إلى وحدة اللغة والدين والانتماء الحضاري العربي الإسلامي. لذلك أولى الحبيب بورقيبة أهمية بالغة للعمل الدبلوماسي، بهدف تجميد التحركات الإسرائيلية وإضعافها ثم عزلها دوليا. كما دعا إلى ضرورة كسب تعاطف الرأي العام العالمي مع القضية الفلسطينية، والعمل على إبقائها حاضرة في المحافل الدولية باستمرار، وطالب الشعوب العربية المتحررة

[1] عبد اللطيف الحناشي، (موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية 1946-1965)، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18 العدد 69، 2007، ص 1.

[2] الرجبي شحادة مرشد شحادة، (مشروع الرئيس بورقيبة لحل القضية الفلسطينية 1965-1969)، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة مجلد 79، العدد 1، ص 223.

بتكثيف نشاطها السياسي والدبلوماسي على الصعيد الدولي، حتى تحظى القضية الفلسطينية بالدعم والتأييد العلني من قبل الشعوب المحبة للسلام والحرية[1].

ومن الملاحظ أن بورقيبة كان من القادة العرب القلائل الذين حاولوا تقديم قراءة فكرية وسياسية معقدة للصهيونية، إذ أكد أن الصهيونية لا تمثل جميع اليهود، وأن عددا كبيرا من اليهود لا يؤيدون المشروع الصهيوني. كما أشار إلى أن بعض قادة الحركة الصهيونية ليسوا بالضرورة يهودا، في محاولة لإبراز الطابع السياسي والاستعماري للحركة أكثر من بعدها الديني.

وفي المذكرة التي قدمها سنة 1946 إلى اللجنة الأنغلو-أميركية باسم حركات التحرر في المغرب العربي، عبر بورقيبة عن دعمه الواضح للفلسطينيين، وشرح أسباب تعاطف شعوب شمال أفريقيا مع قضيتهم. كما حمل الحركة الصهيونية مسؤولية التوترات والصراعات التي تعرض لها اليهود، واعتبرها حركة عنصرية تشبه في منطلقاتها الفكرية بعض الأفكار النازية القائمة على التفوق العرقي[2].

غير أن موقف بورقيبة عرف تحولا تدريجيا بعد اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل سنة 1948 وقيام الدولة العبرية، فقد أصبح أكثر ميلا إلى الواقعية السياسية، وبدأ يعتقد أن موازين القوى الدولية لا تسمح للعرب بالقضاء على إسرائيل بالقوة العسكرية. لذلك دعا إلى اعتماد حلول سياسية تقوم على التفاوض والقبول بما يمكن تحقيقه مرحليا بدل التمسك بشعارات قصوى يصعب تنفيذها.

وقد تجسد هذا التوجه بوضوح في خطابه الشهير بمدينة أريحا سنة 1965، عندما دعا العرب إلى القبول بقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1947 باعتباره خطوة

[1] محمد بن موسى، بية نجاة (دور الحركة الصهيونية في قيام الكيان الاسرائيلي بفلسطين 1917-1948م)، مجلة قضايا تاريخية المجلد 07، عدد 01، 2022، ص 62.

[2] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 1.

أولى يمكن البناء عليها لاسترجاع بقية الحقوق الفلسطينية لاحقا. ورأى بورقيبة أن اعتماد "سياسة المراحل" أكثر واقعية من رفض كل الحلول والدخول في مواجهات غير متكافئة مع إسرائيل المدعومة من القوى الغربية[1].

لكن هذا الموقف أثار موجة غضب كبيرة في العالم العربي، حيث اعتبرته العديد من الأنظمة والقوى القومية "تنازلا" عن الحقوق الفلسطينية وخروجا عن الإجماع العربي. وتعرض بورقيبة لانتقادات حادة، خاصة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر والتيارات القومية العربية التي كانت تؤمن بخيار المواجهة الشاملة مع إسرائيل.

ورغم ذلك، ظل بورقيبة يؤكد دعمه لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته والدفاع عن هويته الوطنية، لكنه كان يعتقد أن الحل يجب أن يقوم على التفاوض والاعتراف بميزان القوى الدولي، لا على الشعارات الثورية وحدها[2].

وهكذا فإن موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية اتسم بازدواجية جمعت بين الدعم المبدئي للحقوق الفلسطينية من جهة، والواقعية السياسية في التعامل مع المعطيات الدولية من جهة أخرى. وقد عكس هذا الموقف طبيعة الفكر السياسي البورقيبي القائم على البراغماتية والبحث عن الحلول التدريجية، حتى وإن أثار ذلك جدلا واسعا داخل العالم العربي.

أكد الحبيب بورقيبة، خلال مرحلة التحرر الوطني، أن توجيه المشروع الصهيوني نحو فلسطين لن يؤدي إلا إلى خلق بؤرة دائمة للصراع والتوتر في المنطقة. فقد رأى أن إقامة وطن لليهود فوق أرض يعيش عليها شعب آخر سيؤدي حتما إلى اندلاع الحروب والفتن، وسيدخل المنطقة في دوامة طويلة من العنف وعدم الاستقرار. ولذلك اعتبر أن المشروع الصهيوني لا

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 3.

[2] موقع مقاتل من الصحراء، "الحبيب بورقيبة والقضية الفلسطينية"، مؤرشف عبر موقعInternet Archive ، تاريخ الاطلاع: 10 مايو 2026، متاح على: https://web.archive.org/web/20210630002716/http://moqatil.com/openshare/Behoth/Siasia21/Borkeba/index.htm

يمثل حلا عادلا للمسألة اليهودية، بل سيخلق مآسي جديدة ومعاناة مستمرة للشعوب العربية والفلسطينية[1].

وانطلاقا من هذه الرؤية دعا بورقيبة إلى معالجة "المسألة اليهودية" داخل أوروبا نفسها، لا على حساب الشعب الفلسطيني[2]، فبحسب تصوره، فإن معاناة اليهود في أوروبا كانت نتيجة التمييز العنصري والاضطهاد الذي تعرضوا له داخل المجتمعات الأوروبية، وبالتالي فإن مسؤولية حل هذه القضية تقع على الدول الأوروبية، من خلال منح اليهود حقوق المواطنة الكاملة وضمان المساواة بينهم وبين بقية المواطنين دون تمييز ديني أو عرقي[3].

وقد مثل هذا الطرح إحراجا كبيرا للحركة الصهيونية وللدول الغربية الداعمة لها، لأنه نقل جوهر المشكلة من فلسطين إلى أوروبا نفسها، فبدل القبول بفكرة تهجير اليهود إلى أرض جديدة وإقامة دولة على حساب شعب آخر، طالب بورقيبة الأوروبيين بتحمل مسؤولياتهم التاريخية تجاه اليهود والعمل على دمجهم داخل مجتمعاتهم، وهكذا فقد سعى إلى تفكيك الأساس الفكري الذي قامت عليه الصهيونية، والقائم على الادعاء بأن اليهود لا يمكنهم العيش والاندماج داخل المجتمعات الأوروبية.

كما حمل بورقيبة الحركة الصهيونية نفسها جزءا من مسؤولية ما تعرض له اليهود من مآسٍ واضطهاد، معتبرا أن الفكر الصهيوني القائم على فكرة "الشعب المختار" والانفصال عن المجتمعات التي يعيش فيها اليهود، ساهم في تعميق العداء ضدهم. ولذلك دعا إلى "اقتلاع جذور الصهيونية من قلوب اليهود" حتى يتمكنوا من العيش بسلام داخل أوطانهم الأصلية دون خوف أو عزلة.

[1] الطاهر بلخوجة ، موقف بورقيبة من قضية فلسطين ، ج4 ، موقع أحمد منصور، 1 ديسمبر 2025.

[2] عبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، دس، ص 248.

[3] نفسه، ص 249.

وفي الوقت نفسه وصف بورقيبة الصهيونية بأنها مشروع استعماري استيطاني يهدف إلى احتلال أرض فلسطين وإقصاء شعبها، رافضا الصورة التي حاولت الحركة الصهيونية تقديمها عن نفسها باعتبارها "حركة تحرر قومي[1]"، فقد رأى أن أي مشروع يقوم على تهجير شعب كامل وحرمانه من أرضه وحقوقه لا يمكن اعتباره حركة تحرر، بل شكلا من أشكال الاستعمار الحديث[2].

المطلب الثاني: مضمون خطاب أريحا1965.

بتاريخ 3 آذار (مارس) 1965، ألقى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة خطابًا سياسيًا مُثيرًا أمام آلاف اللاجئين الفلسطينيين في مخيم عقبة جبر بمدينة أريحا أثناء زيارته الرسمية للأردن، التي استمرت (9) أيام، من 27 شباط (فبراير) 1965 إلى 7 آذار (مارس) 1965. وقد أُطلق على هذا الخطاب لاحقًا اسم خطاب أريحا، وقد أثار الخطاب، وما تلاه من تصريحات جاءت على لسان الرئيس بورقيبة، زوبعة في الأوساط والقوى السياسية والشعبية في منطقة الشرق العربي [3].

يعكس خطاب اريحا رؤية الحبيب بورقيبة للقضية الفلسطينية ولأسلوب إدارة الصراع مع إسرائيل، وهي رؤية قامت على الواقعية السياسية والتدرج في تحقيق الأهداف بدل الاعتماد على الشعارات العاطفية والحلول القصوى، وقد ألقاه بورقيبة في سياق عربي اتسم بتصاعد الخطاب القومي الرافض لأي تسوية مع إسرائيل، لذلك أثار مضمونه جدلا واسعا داخل العالم العربي.

[1] عياد محمد سمير،(مستقبل النظام الإقليمي بعد احتلال العراق)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 70.

[2] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 5.

[3] االعجمي، و آخرون (،مبادرة الحبيب بورقيبة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي عام 1965م وردود الفعل الكويتي عليها.) Journal of Misan Researches، المجلد 20، العدد 40، 2024، ص 134

استهل بورقيبة خطابه بالتعبير عن تأثره العميق بمعاناة الفلسطينيين وما تعرضوا له منذ نكبة سنة 1948، كما أشاد بروح المقاومة والإصرار التي لمسها لدى الفلسطينيين رغم قسوة الظروف، وأكد أن الشعب التونسي رغم خضوعه للاستعمار الفرنسي آنذاك، شارك في الدفاع عن فلسطين باعتبارها قضية عربية وإسلامية مشتركة لا تختلف عن قضية التحرر الوطني في تونس[1].

غير أن بورقيبة انتقل بعد ذلك إلى تقديم تصور سياسي مختلف لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي. فقد اعتبر أن الحماس والعاطفة وحدهما لا يكفيان لتحقيق النصر، وأن المعركة ضد الاستعمار أو الاحتلال تحتاج إلى قيادة واعية تمتلك القدرة على التخطيط وفهم موازين القوى الدولية والعسكرية، ولذلك دعا إلى ضرورة دراسة إمكانيات العرب وإمكانيات الخصم بموضوعية، حتى لا تتكرر الهزائم التي عرفها العرب سنة 1948.

ومن أهم الأفكار التي ركز عليها بورقيبة رفضه لسياسة "الكل أو لا شيء"، إذ رأى أن التمسك بالمطالب القصوى دون مراعاة ميزان القوى يؤدي إلى خسارة كل شيء. ولهذا دعا العرب إلى اعتماد سياسة المراحل، أي قبول الحلول الجزئية أو المرحلية إذا كانت تقربهم من الهدف النهائي المتمثل في استرجاع الحقوق الفلسطينية[2].

واستشهد بورقيبة بالتجربة التونسية في مقاومة الاستعمار الفرنسي، موضحا أن تونس لم تحصل على استقلالها دفعة واحدة، بل عبر مراحل متتالية بدأت بالحكم الذاتي سنة 1954 ثم انتهت بالاستقلال الكامل. وأكد أن قبول الحلول الجزئية لم يكن خيانة، بل كان خطوة تكتيكية مكنت التونسيين من التقدم تدريجيا نحو التحرر الكامل.

وفي هذا الإطار انتقد بورقيبة رفض العرب لمشروع تقسيم فلسطين سنة 1947، معتبرا أن ذلك الرفض ساهم في ضياع فرص سياسية كان يمكن استغلالها لصالح الفلسطينيين، كما

[1] لعجمي، و آخرون ، مرجع سابق ، ص 135.

[2] عبد القادر ياسين، مرجع سابق، ص 249.

رأى أن تجاهل وجود إسرائيل وإنكار التطورات الجديدة على الأرض يمثل خطأ استراتيجيا، لأن السياسة يجب أن تبنى على الواقع لا على الأمنيات[1].

وأكد أيضا أن القيادة السياسية مطالبة أحيانا باتخاذ قرارات صعبة وغير شعبية إذا كانت تخدم المصلحة العامة على المدى البعيد، ولذلك شدد على أهمية منح القادة حرية التحرك واختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف، مع ضرورة التزامهم بالصدق والإخلاص والمسؤولية.

كما دعا إلى الجمع بين الكفاح العسكري والعمل السياسي والدبلوماسي، مع الاستفادة من التحالفات الدولية وكسب الأنصار وعدم التسرع في خوض معارك غير متكافئة. واعتبر أن النصر لا يتحقق فقط بالشجاعة والحماس، بل أيضا بالتخطيط والصبر والواقعية.

لاقى مشروع بورقيبة معارضة شديدة في أوساط الفلسطينيين، فأصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيانًا من مقرها في القدس بتاريخ 10مارس1965م، هاجمت فيه خطاب بورقيبة الذي ألقاه قبل أسبوع من ذلك في أريحا، وأكدت "أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الفعالة لاسترداد الحد المغتصب[2]."

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 6.

[2] أنور جمعة حرب أبو مور، (التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية 1964-1999،) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 140.

المطلب الثالث: موقف الحبيب بورقيبة من النظام العربي تجاه القضية الفلسطينية

اتسم موقف الحبيب بورقيبة من النظام العربي في تعامله مع القضية الفلسطينية بالنقد الواضح والدعوة إلى الواقعية السياسية ، بدل الاعتماد على الخطابات العاطفية والشعارات القومية ، فالكفاح المركز يقتضي فهم العدو ومعرفة إمكانياتنا الحقيقية وتقدير إمكانيات الخصم وضبطها بأكثر ما يمكن من الموضوعية والتحري والتثبت ،حتى لا نرتمي في مغامرة أخرى تصيبنا بنكبة ثانية وتعود بنا أشواطاً بعيدة إلى الوراء[1] .فقد رأى بورقيبة أن الأنظمة العربية أخطأت في إدارة الصراع مع إسرائيل، لأنها اعتمدت سياسة الرفض المطلق ورفعت شعارات تحرير فلسطين كاملة دون أن تهيئ الشروط السياسية والعسكرية الحقيقية لتحقيق ذلك[2].

وقد برز هذا الموقف بوضوح خلال ستينيات القرن العشرين، خاصة بعد دعوة بورقيبة إلى قبول قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة باعتباره خطوة مرحلية يمكن أن تؤدي مستقبلا إلى استرجاع بقية الحقوق الفلسطينية. وكان يعتقد أن قيام دولة فلسطينية معترف بها دوليا ومدعومة من القوى الكبرى أفضل من استمرار حالة الحرب والضياع التي يعيشها الفلسطينيون[3].

ورأى بورقيبة أن النظام العربي تعامل مع القضية الفلسطينية بمنطق العاطفة والانفعال أكثر من التعامل معها بمنطق السياسة والمصالح الواقعية. لذلك انتقد بشدة شعار "الكل أو لا شيء" الذي تبنته الأنظمة العربية، معتبرا أن هذا الموقف أدى إلى ضياع فرص سياسية مهمة

[1] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966 ".جمع وتحرير منذر العنتباوي ، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

[2] كروم حسنين، (تونس والقضية الفلسطينية) ، مجلة شئون فلسطينية، نيقوسيا قبرص ، العدد 180، 1988.

[3] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 7.

كان يمكن استغلالها لصالح الفلسطينيين. كما أكد أن رفض العرب لمشروع التقسيم سنة 1947 ساهم في تفاقم الوضع وسمح لإسرائيل بفرض أمر واقع جديد بالقوة[1].

كما انتقد بورقيبة أسلوب بعض الأنظمة العربية في توظيف القضية الفلسطينية لأغراض دعائية وإيديولوجية، دون توفير مقومات النصر الحقيقي، وكان يرى أن الحماس الشعبي والخطابات الثورية لا تكفي وحدها لتحرير الأرض، بل لا بد من قيادة سياسية واعية تفهم موازين القوى الدولية وتعرف إمكانيات العرب وإمكانيات الخصم[2].

وفي هذا السياق اتسمت علاقته بالرئيس المصري جمال عبد الناصر بالتوتر أحيانا، رغم وجود احترام متبادل بين الرجلين. فقد كان عبد الناصر يمثل التيار القومي العربي الذي يرفض أي اعتراف بإسرائيل أو أي تسوية معها، بينما دعا بورقيبة إلى الواقعية السياسية والقبول بالحلول المرحلية. وقد ازداد الخلاف بعد خطاب أريحا، خاصة عندما تعرض بورقيبة لهجوم شديد من وسائل الإعلام القومية العربية، وعلى رأسها إذاعة "صوت العرب" التي اتهمته بالتفريط والخيانة[3].

ورغم ذلك، لم يكن بورقيبة يدعو إلى التخلي عن القضية الفلسطينية، بل كان يعتبر نفسه أكثر حرصا على مصلحة الفلسطينيين من خلال البحث عن حلول عملية تجنبهم المزيد من الهزائم والدمار. وقد اعتبر أن إقامة دولة فلسطينية معترف بها دوليا كان من الممكن أن يحقن دماء الفلسطينيين والعرب ويجنب المنطقة عقودا طويلة من الحروب والصراعات[4].

---

[1] خنساء عبد الرحيم الساجي، تونس وقضايا المشرق العربي 1967- 1991 العراق ومصر والقضية الفلسطينية أنموذجاً، مؤسسة ناشرون للنشر الالكتروني، 2024، ص 69.

[2] أنور جمعة حرب أبو مور، مرجع سابق، ص 142.

[3] محمد سالم البلهان، ("بورقيبة والقضية الفلسطينية)، جريدة القبس، 6 ديسمبر 2023، على موقع https://www.alqabas.com/article/5924032 ، تمت الزيارة في 01 ماي 2026، على الساعة 9.00 ليلا.

[4] خنساء عبد الرحيم سعيد الساجي، التطورات السياسية الداخلية في تونس 1945 – 1956، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة سامراء، 2017.

كما رأى أن النظام العربي بالغ في تقدير قدراته العسكرية واستهان بقوة إسرائيل والدعم الدولي الذي تحظى به، وهو ما أدى إلى هزائم متتالية، خاصة هزيمة سنة 1967 التي اعتبرها دليلا على فشل السياسات العربية القائمة على الشعارات دون إعداد حقيقي.

الفصل الثالث

ردود الفعل الوطنية تجاه سياسة الحبيب بورقيبة التحديثية

المبحث الأول: الموقف الوطني

المطلب الأول: موقف الاتجاه الإسلامي.

مثلت سياسة الحبيب بورقيبة منذ استقلال تونس سنة 1956، نقطة تحول عميقة في تاريخ الدولة والمجتمع، إذ سعى إلى بناء دولة وطنية حديثة تقوم على المركزية السياسية والإصلاح الاجتماعي والتحديث الثقافي. غير أن هذا المشروع، الذي اعتبره أنصاره مشروعًا للتحرر والتقدم، قوبل بمعارضة قوية من الاتجاه الإسلامي التونسي الذي رأى فيه محاولة لإعادة تشكيل المجتمع على أسس غربية وإقصاء المرجعية الإسلامية من الحياة العامة، ومن هنا نشأ صراع فكري وسياسي طويل بين الدولة البورقيبية والتيار الإسلامي، تطور تدريجيًا إلى مواجهة مباشرة[1].

يرى الاتجاه الإسلامي أن بورقيبة لم يكتف بإصلاح مؤسسات الدولة، بل حاول تغيير هوية المجتمع التونسي ذاتها. فقد تبنى، بحسب هذا التصور مشروعًا يقوم على العلمنة وفصل الدين عن السياسة والتعليم والتشريع، مع تقديم النموذج الغربي باعتباره المثال الأعلى للتقدم، ولذلك اعتبر الإسلاميون أن مشروع بورقيبة يهدد الشخصية العربية الإسلامية لتونس، ويؤدي إلى اقتلاع المجتمع من جذوره الحضارية والثقافية. وقد ركزت أدبيات الاتجاه الإسلامي على أن الإسلام ليس مجرد شعائر فردية، بل نظام شامل للحياة يجب أن يبقى حاضرًا في المجال العام[2].

[1] محمود سليم هاشم شوبكي، (سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015) ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص 42.

[2] حيدر إبراهيم علي، النهضة التونسية وأسلمة الحداثة، مركز الدراسات السودانية، تاريخ النشر، 2011/11/08 على الرابط التالي: https://sscsudan.org/

ومن أبرز القضايا التي أثارت غضب الاتجاه الإسلامي قضية جامع الزيتونة والتعليم الديني. فقد كانت الزيتونة تمثل عبر قرون طويلة مركزًا علميًا ودينيًا مهمًا في تونس والعالم الإسلامي، ومرجعًا للحفاظ على الهوية الإسلامية. لكن بورقيبة عمل على تقليص دورها وإدماج التعليم الزيتوني في النظام التعليمي الحديث، وهو ما اعتبره الإسلاميون محاولة لإضعاف العلماء والمؤسسات الدينية التقليدية. وقد رأوا في ذلك سعيًا لتكوين نخبة جديدة متأثرة بالفكر الغربي، بعيدة عن الثقافة الإسلامية واللغة العربية[1].

كما شكلت مجلة الأحوال الشخصية إحدى أكبر نقاط الخلاف بين الطرفين. فقد أصدر بورقيبة بعد الاستقلال مجموعة من الإصلاحات القانونية التي شملت منع تعدد الزوجات وتنظيم الطلاق عبر القضاء وتوسيع حقوق المرأة، ورغم أن هذه الإجراءات قدمت بوصفها خطوات تحديثية تهدف إلى تحرير المرأة وبناء مجتمع عصري، فإن الاتجاه الإسلامي اعتبر بعضها مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلامية، ورأى أن الدولة تجاوزت حدودها عندما تدخلت في مسائل دينية قطعية، لذلك تحولت مجلة الأحوال الشخصية إلى رمز للصراع بين الرؤية البورقيبية الحداثية والرؤية الإسلامية المحافظة[2].

وتعد قضية رمضان من أكثر الأحداث التي استغلها الاتجاه الإسلامي لإبراز معارضته لبورقيبة، ففي ستينيات القرن العشرين دعا الرئيس التونسي العمال إلى الإفطار في رمضان بدعوى أن الصيام يضعف الإنتاج والعمل، وظهر في وسائل الإعلام وهو يشرب نهارًا. وقد أثارت هذه الحادثة صدمة واسعة داخل المجتمع، واستغلها الإسلاميون لتأكيد اتهامهم للنظام

[1] احميدة النيفر، الهادي بريك، واخرون، من الجماعة الإسلامية الى حركة النهضة الإسلاميون في تونس مسيرة ألأم وأمل، كتاب الإصلاح، 2015، ص 33.

[2] نفسه، ص 34.

بمحاربة الدين والشعائر الإسلامية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الواقعة رمزًا للقطيعة بين السلطة البورقيبية والتيار الإسلامي[1].

ولم يكن الخلاف مقتصرًا على الجوانب الدينية والثقافية فقط، بل شمل أيضًا طبيعة النظام السياسي، فقد اتهم الاتجاه الإسلامي نظام بورقيبة بالاستبداد واحتكار السلطة ومنع التعددية السياسية، خاصة مع هيمنة الحزب الواحد وقمع المعارضين، وكان الإسلاميون يرون أن السلطة تستخدم أجهزة الدولة لمحاصرة أي نشاط إسلامي مستقل، سواء في الجامعات أو المساجد أو الجمعيات الثقافية. ومع اتساع نفوذ الاتجاه الإسلامي في السبعينيات، خصوصًا داخل الأوساط الطلابية والشبابية، بدأت الدولة تنظر إليه باعتباره تهديدًا سياسيًا حقيقيًا.

في المقابل حاول الاتجاه الإسلامي تقديم نفسه باعتباره مشروعًا بديلًا يجمع بين الأصالة والحداثة، فقد أكد قادته أنهم لا يرفضون التقدم العلمي أو التنظيم السياسي الحديث، لكنهم يرفضون استنساخ النموذج الغربي بصورة كاملة. وكانوا يدعون إلى بناء مجتمع حديث يستند إلى القيم الإسلامية ويحافظ على الهوية العربية الإسلامية لتونس. ومن هنا رفعوا شعارات تدعو إلى إعادة الاعتبار للإسلام في التشريع والتربية والثقافة والحياة العامة[2].

ومع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، تحولت العلاقة بين السلطة والاتجاه الإسلامي إلى صدام مباشر، فقد تعرضت حركة الاتجاه الإسلامي، التي أصبحت لاحقًا حركة النهضة، إلى الاعتقالات والمحاكمات والتضييق الإعلامي. واعتبر النظام أن الإسلاميين يمثلون خطرًا على الدولة المدنية الحديثة، بينما رأى الإسلاميون أن السلطة تمارس القمع لمنع أي معارضة

[1] محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سابق، ص 43.

[2] حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق.

حقيقية. وهكذا دخل الطرفان في مواجهة طويلة استمرت حتى بعد نهاية حكم بورقيبة، وانتقلت إلى عهد زين العابدين بن علي[1].

المطلب الثاني: موقف الاتجاه اليساري:

اتخذ الاتجاه اليساري، وخاصة الحزب الشيوعي التونسي والحركات اليسارية الطلابية والنقابية، موقفا معارضا لسياسة الحبيب بورقيبة منذ السنوات الأولى للاستقلال، إذ رأى أن النظام البورقيبي، رغم نجاحه في بناء الدولة الحديثة وتحقيق الاستقلال، قد اتجه تدريجيا نحو تركيز السلطة بيد شخص واحد وإرساء نظام الحزب الواحد، وهو ما اعتبره اليساريون شكلا من أشكال الحكم الفردي الذي يحد من الديمقراطية والتعددية السياسية. وقد انتقدت التيارات اليسارية التضييق على حرية التعبير والعمل السياسي والنقابي، خاصة بعد منع الأحزاب المعارضة وملاحقة العديد من المناضلين اليساريين والطلبة والنقابيين، حيث تعرض عدد منهم إلى السجن والمحاكمات بسبب نشاطهم السياسي والفكري[2].

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، اعتبر الاتجاه اليساري أن سياسة بورقيبة لم تحقق العدالة الاجتماعية المنشودة، لأنها حافظت على نوع من التبعية الاقتصادية للغرب والرأسمالية الأجنبية، ولم تتمكن من القضاء على الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، لذلك دعا اليساريون إلى تبني نظام اشتراكي يقوم على الإصلاح الزراعي والتصنيع الوطني وتأميم الثروات، مع منح الدولة دورا أكبر في توجيه الاقتصاد وتحقيق المساواة بين المواطنين. وقد

[1] احميدة النيفر، الهادي بريك، واخرون، مرجع سابق، ص 36.

[2] رحالي محمد، (إصلاحات الدولة في تونس وممهدات المشروع السياسي والاقتصادي الجديدة،) مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، ص 2021، ص 75.

دافعوا بشدة عن حقوق العمال والفلاحين والطلبة، وساندوا التحركات الاجتماعية والإضرابات النقابية المطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل والتعليم والصحة[1].

كما أبدى بعض اليساريين تأييدا نسبيا لتجربة التعاضد التي قادها أحمد بن صالح خلال الستينات، لأنها تضمنت توجها اشتراكيا يعتمد على التعاونيات والتنظيم الجماعي للإنتاج، غير أنهم انتقدوا طريقة تطبيقها التي تمت حسب رأيهم، بصورة بيروقراطية وتحت هيمنة السلطة دون إشراك حقيقي للشعب. وبعد فشل تجربة التعاضد وتراجع الدولة عنها، ازدادت حدة انتقادات اليساريين للنظام، معتبرين أن السلطة تخلت عن أي مشروع اجتماعي حقيقي لصالح مصالح الفئات الميسورة والمرتبطة بالنظام[2].

وفي المجال الفكري والثقافي، دعا الاتجاه اليساري إلى نشر الفكر التقدمي والعقلاني وربط التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي والثقافي، مؤكدين أن الاستقلال السياسي لا يكفي دون تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال والتخلف. كما نشط اليساريون داخل الجامعات والاتحاد العام التونسي للشغل والجمعيات الثقافية، حيث لعبوا دورا مهما في تأطير الحركة الطلابية والنقابية ونشر الأفكار الاشتراكية والثورية، خاصة خلال أواخر الستينات والسبعينات، وقد أدى هذا النشاط إلى توتر العلاقة بينهم وبين السلطة، التي اعتبرت الفكر اليساري خطرا على استقرار الدولة ووحدة المجتمع

وتصاعد الصراع بين الاتجاه اليساري ونظام بورقيبة بشكل واضح خلال السبعينات، مع تنامي الاحتجاجات الاجتماعية والنقابية، وخاصة أحداث 26 جانفي 1978 المعروفة

[1] سهيل الحبيب، (الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الإيديولوجي التونسي المعاصر،) دورية عمران للعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد 06، 2013، ص 126.

[2] ياسين النايلي، (أحمد بن صالح وتجربة التعاضد: السّير الأعرج وراء مزمار بورقيبة،) المفكرة القانونية، العدد، 19، 2020/11//17 الى الرابط التالي: https://legalagenda.com/

بـ"الخميس الأسود" [1]، حين دخل الاتحاد العام التونسي للشغل في مواجهة مباشرة مع السلطة، وساندت عدة تيارات يسارية التحركات النقابية والشعبية المطالبة بالحريات والعدالة الاجتماعية. وقد رد النظام بقمع شديد شمل الاعتقالات والمحاكمات وإعلان حالة الطوارئ، مما عمق الخلاف بين الطرفين ورسخ صورة الاتجاه اليساري كأحد أبرز مكونات المعارضة السياسية والفكرية في تونس خلال عهد بورقيبة[2].

1 مسعود رمضاني، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، تونس، 2017، ص 16

2 نفسه، ص 21.

المطلب الثالث: موقف الحزب الديمقراطي الاشتراكي

تعود نشأة المعارضة السياسية المنظمة في تونس إلى مطلع سبعينيات القرن العشرين، خاصة بعد الأزمة التي عرفها الحزب الدستوري الحاكم عقب فشل التجربة الاشتراكية والتعاضدية التي قادها أحمد بن صالح، وقد أدى هذا الفشل إلى انقسام داخل الحزب بين تيارين رئيسيين: تيار إصلاحي ليبرالي دعا إلى إدخال إصلاحات سياسية وتوسيع الحريات، وتيار محافظ تمسك بسيطرة الحزب الواحد وبقيادة الحبيب بورقيبة والهادي نويرة، ومع تصاعد الخلاف بين التيارين أصبح التعايش داخلهما صعبًا، مما دفع الإصلاحيين إلى التفكير في العمل السياسي خارج إطار الحزب الحاكم[1].

في هذا السياق بدأت تظهر محاولات لتأسيس فضاء سياسي تعددي، حيث شرع الليبراليون في إنشاء جمعيات مستقلة ومنظمات مدنية تمهيدًا للمطالبة بالتعددية السياسية. ومن أبرز هذه المبادرات تأسيس «المجلس الأعلى للحريات» سنة 1977، الذي دعا إلى احترام الحريات العامة وفتح المجال أمام المشاركة السياسية، وقد شكلت هذه التحركات بداية انتقال المعارضة من مجرد انتقادات داخل الحزب إلى نشاط سياسي مستقل يسعى إلى تغيير طبيعة النظام السياسي في تونس[2].

كما تمكن الحزب الديمقراطي الاشتراكي من فرض نفسه تدريجيًا كقوة معارضة جديدة، الأمر الذي أجبر السلطة على التفكير في إدخال بعض الإصلاحات السياسية المحدودة. وفي هذا الإطار أعلن الحبيب بورقيبة سنة 1981 إمكانية الاعتراف بأحزاب سياسية أخرى، وهو

[1] توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 119.

[2] العريبي عبد القادر، (تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي 1947-1980م) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تونس، 1999، ص 286.

ما اعتبر خطوة أولى نحو التعددية، رغم أن النظام بقي محافظًا على هيمنة الحزب الدستوري الحاكم.

وقد نادى الديمقراطيون الاشتراكيون منذ تأسيس حزبهم يوم 10 جوان 1978 بضرورة تحرير الحياة السياسية وتطوير النظام الانتخابي وضمان مشاركة حقيقية للمعارضة. وحاولت السلطة الاستجابة لبعض هذه المطالب بشكل محدود، لكن الإصلاحات بقيت شكلية ولم تمس جوهر النظام القائم على احتكار السلطة[1].

وسعى الوزير الأول آنذاك إلى إقناع بورقيبة بتنظيم انتخابات تشريعية تشارك فيها المعارضة بصورة قانونية، غير أن الحكومة وضعت شروطًا صعبة أمام الأحزاب غير المعترف بها، من بينها ضرورة الحصول على نسبة معينة من الأصوات للاعتراف بها رسميًا. ورغم الجهود التي بذلتها المعارضة، فقد أظهرت نتائج الانتخابات استمرار هيمنة الحزب الحاكم الذي حصل على حوالي 94 بالمئة من الأصوات، في حين لم تتجاوز نسبة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ثلاثة فاصل خمسة بالمئة، وهو ما أبرز محدودية الانفتاح السياسي في تلك المرحلة[2].

وسعى الوزير الأول إلى إقناع الحبيب بورقيبة بضرورة إدخال قدر من الانفتاح السياسي عبر تنظيم انتخابات تشريعية تشارك فيها المعارضة بصورة قانونية، وذلك في ظل تزايد الضغوط الداخلية المطالبة بالإصلاح السياسي وإنهاء احتكار الحزب الواحد للحياة العامة. وقد كان الهدف من هذه الخطوة إظهار النظام التونسي بمظهر أكثر ديمقراطية، خاصة مع تصاعد الانتقادات الموجهة إليه بسبب تضييق الحريات وهيمنة الحزب الدستوري على

[1] ورود عزيز نعمة عباس، (تونس والجامعة العربية 1979– 1990،) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ميسان، العراق، 2024، ص 25.

[2] مسعود رمضاني، مرجع سابق، ص 20

مؤسسات الدولة[1] ،غير أن السلطة رغم حديثها عن التعددية، وضعت شروطًا معقدة أمام الأحزاب والتنظيمات غير المعترف بها رسميًا. فقد اشترطت الحكومة على قوى المعارضة الحصول على نسبة معينة من الأصوات في الانتخابات التشريعية حتى تتمكن من نيل الاعتراف القانوني الكامل. وقد اعتبرت المعارضة هذه الشروط وسيلة للحد من توسعها السياسي، لأن الحزب الحاكم كان يسيطر على الإدارة والإعلام وأجهزة الدولة، مما جعل المنافسة غير متكافئة منذ البداية[2].

ورغم هذه العراقيل خاضت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين الانتخابات وحاولت تقديم نفسها كبديل سياسي إصلاحي يدعو إلى تحرير الحياة السياسية وتوسيع الحريات العامة. كما ركزت في خطابها على ضرورة تطوير النظام الانتخابي وضمان نزاهة العملية الديمقراطية، معتبرة أن تونس لا يمكن أن تستمر تحت نظام الحزب الواحد إلى ما لا نهاية[3].

إلا أن نتائج الانتخابات كشفت استمرار الهيمنة المطلقة للحزب الدستوري الحاكم، إذ حصل على حوالي أربعة وتسعين بالمئة من الأصوات، وهي نسبة عكست حجم سيطرة السلطة على المشهد السياسي. أما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين فلم تحصل إلا على نحو ثلاثة فاصل خمسة بالمئة، وهو ما أبرز ضعف فرص المعارضة في ظل النظام القائم آنذاك[4].

وقد اعتبر كثير من المراقبين أن هذه الانتخابات، رغم تقديمها كخطوة نحو التعددية، لم تكن سوى انفتاح محدود ومحسوب من قبل السلطة، هدفه امتصاص الضغوط الداخلية

[1] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 120.

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة، (التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول / 2010) ، رسالة ماجستير تخصص التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص 55.

[3] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق ، ص 56.

[4] فازية ويكن (دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة مابعد الثورة)، مجلة المرافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 08، 2013، ص 82.

والخارجية دون إحداث تغيير حقيقي في بنية النظام السياسي. ولذلك بقيت المعارضة ترى أن الإصلاحات التي أعلنها بورقيبة شكلية، وأن الدولة ما تزال متمسكة بمنطق السيطرة الحزبية واحتكار الحكم.

المبحث الثاني: الموقف الشعبي

المطلب الأول: الأزمة النقابية 1978

تعد الأزمة النقابية لسنة 1978 من أبرز الأزمات السياسية والاجتماعية التي عرفتها تونس خلال فترة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، إذ مثلت نقطة تحول حاسمة في العلاقة بين السلطة والاتحاد العام التونسي للشغل، ولم تكن هذه الأزمة حدثا مفاجئا، بل جاءت نتيجة تراكمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعمقت خلال سبعينيات القرن العشرين[1].

فبعد الاستقلال سنة 1956، نجح الحبيب بورقيبة في بناء دولة وطنية حديثة تقوم على مركزية السلطة وهيمنة الحزب الواحد، حيث أصبح الحزب الاشتراكي الدستوري الأداة السياسية الأساسية للدولة[2]، وقد تمكن بورقيبة من ترسيخ لقب المجاهد الأكبر وفيه إحالة أو إيحاء بمفهوم الجهاد، سعيا وراء شرعية دينية تزكيه وتملأ فراغ عصبية دولته[3] ، مستندا إلى إنجازات مهمة في مجالات التعليم والصحة وتحرير المرأة والإدارة الحديثة. غير أن هذا المشروع رافقه منذ بداياته ميل واضح إلى تركيز السلطة بيد الرئيس وإضعاف كل القوى السياسية والاجتماعية المستقلة[4].

ومع نهاية الستينيات دخلت تونس أزمة اقتصادية حادة بعد فشل تجربة التعاضد الاشتراكي التي قادها أحمد بن صالح، وهي تجربة كانت تقوم على تأميم الأراضي وتنظيم

---

[1] الخميسي قرين، (الانتقال الديمقراطي في تونس)، مذكرة ماستر تخصص إدارة محلية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019- 2020، ص 48.

[2] ورود عزيز نعمة عباس، مرجع سابق، ص 21

[3] عائشة عباش، (جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس)، أطروحة دكتوراه تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 1، 2014-2015.، ص 91.

[4] ويكن فازية، مرجع سابق، ص 88.

الاقتصاد ضمن تعاونيات جماعية. وقد أدى فشل تلك السياسة إلى اضطرابات اجتماعية وخسائر اقتصادية دفعت بورقيبة إلى التخلي عنها والانتقال نحو سياسة مغايرة تماما[1].

في هذا السياق برز الهادي نويرة، الوزير الأول آنذاك، بوصفه مهندس التحول الاقتصادي الجديد. فقد تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية والسياحة، مع تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد. وكان بورقيبة داعما أساسيا لهذه الخيارات التي اعتبرها ضرورية لإنقاذ الاقتصاد التونسي وتحقيق التنمية[2].

لكن نتائج هذه السياسات لم تكن متوازنة اجتماعيا، فبينما استفادت منها فئات رجال الأعمال والطبقات القريبة من السلطة، عانت الطبقات الشعبية والعمالية من تدهور أوضاعها المعيشية وارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية. كما اتسعت الهوة بين المدن الساحلية المستفيدة من التنمية والمناطق الداخلية المهمشة، وهو ما خلق شعورا متزايدا بالتدهور الاجتماعي.[3]

بدأ الاتحاد العام التونسي للشغل يتحول تدريجيا من مجرد منظمة نقابية مرتبطة بالدولة إلى قوة اجتماعية وسياسية مستقلة نسبيا. فقد شهد الاتحاد خلال السبعينيات انخراط أعداد كبيرة من المعلمين والأساتذة والإطارات المثقفة ذات التوجهات اليسارية والقومية، مما أعطاه نفسا نضاليا جديدا وجعله أكثر جرأة في مواجهة السلطة[4].

---

[1] فاتن مبارك، التجربة التنموية في تونس الإشكالات والافاق، جامعة صفاقس، https://asjp.cerist.dz/en/downArticlepdf/148/2/1/52935 ص 6.

[2] ورود عزيز نعمة عباس، مرجع سابق، ص 22.

[3] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 136.

[4] هواري عبد القادر (علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالنظام السياسي قبل الثورة) مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص 265.

وأصبح الاتحاد يطالب ليس فقط بتحسين الأجور والحقوق العمالية، بل أيضا بالحريات العامة والديمقراطية واحترام العمل النقابي المستقل. وهو ما اعتبره نظام بورقيبة تهديدا مباشرا لهيبة الدولة ولنظام الحزب الواحد[1].

وكان بورقيبة ينظر إلى الدولة باعتبارها المرجع الوحيد للسلطة والشرعية، لذلك لم يكن يقبل بوجود قوة جماهيرية مستقلة قادرة على تعبئة الشارع خارج سيطرة الحزب الحاكم. ومن هنا بدأت العلاقة بين السلطة واتحاد الشغل تتجه نحو الصدام التدريجي، خاصة مع تصاعد الإضرابات العمالية والاحتجاجات الاجتماعية في عدة مناطق من البلاد.

كما زادت الصراعات داخل النظام من تعقيد الوضع. ففي تلك المرحلة، كان بورقيبة قد تقدم في السن وبدأت تظهر عليه علامات المرض والتعب السياسي، الأمر الذي فتح الباب أمام صراعات خفية بين أجنحة السلطة حول خلافته. وأصبح كل طرف يسعى إلى توسيع نفوذه داخل الدولة والحزب، في حين حاول الاتحاد العام التونسي للشغل الحفاظ على استقلاليته والدفاع عن موقعه في المشهد الوطني[2].

وفي خضم هذا التوتر شهدت عدة مدن تونسية مواجهات بين العمال وقوات الأمن بسبب الإضرابات والاعتصامات، خاصة في المناطق الصناعية. وقد لجأت السلطة إلى القمع الأمني لإخماد التحركات الاجتماعية، مما عمق الاحتقان الشعبي وزاد من غضب النقابيين[3].

وعندما أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام يوم 26 يناير/كانون الثاني 1978، اعتبرت السلطة الأمر تحديا مباشرا للرئيس بورقيبة ولنظام الحكم بأكمله. ولذلك اختار

[1] عز الدين معزة ، مرجع سابق.

[2] الخميسي قرين، الانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص 52.

[3] هواري عبد القادر، مرجع سابق، ص 266.

النظام المواجهة بدل التفاوض، فانتشرت قوات الجيش والأمن في العاصمة والمدن الكبرى، وتم تطويق مقرات الاتحاد وإغلاق الشوارع الرئيسية.

ومع خروج آلاف المحتجين إلى الشوارع، تحولت المظاهرات إلى مواجهات دامية بعدما فتحت قوات الأمن والجيش النار على المتظاهرين[1]. وقد سقط مئات القتلى والجرحى، وسط حالة من الفوضى والذعر غير المسبوقين في تونس المستقلة، وتحولت العاصمة ومدن عديدة إلى ساحات مواجهة حقيقية امتلأت بالحرائق والدخان والجنازات[2].

وأظهرت تلك الأحداث طبيعة الحكم البورقيبي في تلك المرحلة، حيث غلب الخيار الأمني على المعالجة السياسية والاجتماعية. فبدل احتواء الأزمة بالحوار، اختارت السلطة استخدام القوة العسكرية لحسم الصراع، في رسالة واضحة مفادها أن الدولة لن تسمح لأي قوة اجتماعية بمنافسة نفوذها أو تحدي سلطتها.

وبعد انتهاء المواجهات شنت الدولة حملة اعتقالات واسعة ضد قيادات الاتحاد والنقابيين والناشطين، وتمت محاكمة الحبيب عاشور ورفاقه أمام محكمة أمن الدولة، وصدر بحقهم حكم بالسجن مع الأشغال الشاقة. كما تعرض العديد من المعتقلين إلى التعذيب وسوء المعاملة داخل السجون ومراكز التحقيق.

ورغم نجاح النظام في إنهاء الإضراب بالقوة، فإن أحداث "الخميس الأسود" شكلت ضربة قوية لصورة بورقيبة داخليا وخارجيا. فقد اهتزت صورة "المجاهد الأكبر" الذي قاد معركة الاستقلال، وبدأت قطاعات واسعة من التونسيين ترى في نظامه سلطة استبدادية تعتمد على القمع للحفاظ على بقائها.

[1] هواري عبد القادر، مرجع سابق، ص 267.

[2] الخميسي قرين، الانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص 55.

كما كشفت تلك الأحداث حدود المشروع البورقيبي، الذي نجح في بناء مؤسسات الدولة الحديثة، لكنه فشل في بناء نظام سياسي ديمقراطي يسمح بالتعددية واحترام الحريات النقابية والسياسية. فقد بقيت السلطة مركزة في يد الرئيس والحزب الحاكم، بينما تعرضت المعارضة والنقابات إلى التضييق كلما حاولت تجاوز الحدود التي رسمها النظام[1].

المطلب الثاني: عملية قفصة1980

أثارت أحداث قفصة[2] في 27 جانفي 1980 حالة من الصدمة داخل تونس، خاصة مع الساعات الأولى للهجوم المسلح الذي استهدف الثكنات العسكرية ومراكز الأمن، وقد سادت حالة من الارتباك والخوف بين السكان، خصوصًا بعد سماع إطلاق النار وانتشار أخبار عن وجود مجموعات مسلحة داخل المدينة [3].

وفي تلك الأثناء حاول المسلحون استمالة بعض المجندين والشبان عبر دعوتهم للالتحاق بما وصفوه بـ«الثورة المسلحة»، كما سعوا إلى إقناع الأهالي بأن التحرك يهدف إلى إسقاط النظام القائم وإقامة مشروع سياسي جديد. غير أن أغلب سكان المدينة رفضوا الانخراط في العملية، ولم تجد دعوات التمرد صدى حقيقيًا داخل المجتمع المحلي، وهو ما ساهم في عزل المهاجمين وإضعاف خطتهم منذ الساعات الأولى[4].

---

[1] عبد الباقي براكلي، عبد الوهاب شلالي، (التوجهات الفكرية والإيديولوجية للحبيب بورقيبة ، وأثرها في بناء الدولة التونسية الحديثة)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 07، العدد 2، 2020، ص 185.

[2] **قفصة** : هي كبرى مدن الجنوب الغربي التونسي وفيها يقع مقر ولاية قفصة، يبلغ عدد سكان بلدية المدينة حوالي 120,986 نسمة في 2024. شهدت المدينة سنتي 1942 و1943 أثناء الحرب العالمية الثانية عدة عمليات قصف تسببت في إحداث دمار جزء من القصبة. في يناير 1980 شهدت المدينة حركة مسلحة قام بها كوموندوس مناوئ لحكم الرئيس الحبيب بورقيبة.

[3] شروق عبد السادة، عبد الواحد المكني، (أحداث تونس الداخلية عام 1980 عن طريق المصادر العراقية) مجلة المستنصرية للعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 4، 2024، ص 304.

[4] نفسه ، ص 305.

وتشير شهادات عدد من العسكريين والمدنيين إلى أن المسلحين تمكنوا مؤقتًا من السيطرة على بعض المواقع الحساسة، مستفيدين من عنصر المفاجأة، قبل وصول التعزيزات العسكرية القادمة من خارج المدينة. كما تم احتجاز عدد من المجندين داخل أحد المعاهد الثانوية، في محاولة للضغط على القوات النظامية وإرباك تدخلها.

في المقابل سارعت الدولة إلى تطويق الوضع عبر إرسال وحدات من الجيش والحرس الوطني، إضافة إلى فرض رقابة مشددة على المدينة ومحيطها. وبحلول المساء، استعادت القوات التونسية السيطرة الكاملة على قفصة، بينما انتهت العملية باعتقال عدد من المشاركين ومقتل آخرين خلال المواجهات أو أثناء محاولات الفرار[1].

جاءت أحداث قفصة في مناخ إقليمي شديد التوتر تميز بتصاعد الصراعات الإيديولوجية في المنطقة العربية خلال أواخر سبعينيات القرن العشرين، حيث كانت الأنظمة السياسية تتنافس بين نموذج الدولة الوطنية ذات السيادة والمؤسسات، وبين المشاريع الثورية العابرة للحدود التي رفعت شعارات الوحدة العربية والتغيير الجذري. وفي هذا السياق برز الخلاف بين تونس والنظام الليبي بقيادة معمر القذافي باعتباره أحد أكثر الخلافات حدة في المنطقة المغاربية آنذاك[2].

راهنت المجموعة المنفذة للعملية على عنصر المفاجأة وعلى إمكانية التحاق جزء من السكان والمجندين بالحركة المسلحة فور انطلاقها، معتقدة أن السيطرة السريعة على الثكنات الأمنية والعسكرية ستؤدي إلى انهيار سلطة الدولة داخل المدينة، ثم انتقال التحرك إلى مناطق

[1] عواد إبراهيم، (عملية قفصة عام 1980 وأثرها على الوضع السياسي في تونس)، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، المجلد 8، العدد 23، 2021، ص 101.

[2] ورود عزيز نعمة عابس، مرجع سابق، ص 132.

أخرى. كما كانت تراهن على أن نجاح الساعات الأولى سيخلق حالة من التعبئة الشعبية والسياسية تحول العملية إلى ثورة مفتوحة ضد النظام.

غير أن هذه الحسابات اصطدمت بواقع مغاير تمامًا، إذ لم تلق الدعوات إلى «الثورة المسلحة» أي تجاوب فعلي من سكان المدينة، كما تمكنت مؤسسات الدولة من استعادة زمام المبادرة بسرعة كبيرة. وقد كشف ذلك محدودية الرهان على العمل المسلح كوسيلة للتغيير السياسي داخل تونس، وأظهر في الوقت نفسه قوة الدولة المركزية وقدرتها على احتواء الأزمات الأمنية في ظرف وجيز[1].

عقب فشل عملية قفصة، أصدرت محكمة أمن الدولة أحكامًا قاسية بحق المتورطين في الهجوم، حيث شملت المحاكمات عشرات المتهمين، وصدر في حق عدد منهم حكم بالإعدام، بينما حكم على آخرين بالسجن المؤبد وأحكام متفاوتة بالسجن. وقد اعتبرت السلطات التونسية أن المجموعة المسلحة كانت تسعى إلى إسقاط النظام القائم وتشكيل «حكومة ثورية» بالقوة، مستندة إلى دعم خارجي وخطة هدفت إلى السيطرة على المدينة ثم توسيع التحرك إلى بقية أنحاء البلاد[2].

وأثارت الأحداث صدمة كبيرة داخل مؤسسات الدولة، خاصة أنها كشفت وجود اختراقات أمنية ونقاط ضعف في التعامل مع التهديدات المسلحة. لذلك سارع الرئيس الحبيب بورقيبة إلى إجراء تغييرات سياسية وإدارية واسعة شملت إعادة هيكلة بعض الوزارات والمؤسسات الأمنية والعسكرية، إلى جانب إدخال تعديلات على تركيبة الحكومة بهدف تعزيز الانسجام داخل أجهزة الدولة وتشديد الرقابة الأمنية.

[1] شروق عبد السادة، عبد الواحد المكني، مرجع سابق، ص 306.

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، ص 75.

وفي هذا السياق، تم تعيين محمد مزالي وزيرًا أول خلفًا للهادي نويرة الذي تدهورت حالته الصحية، كما شهدت المرحلة نفسها صعود عدد من الشخصيات السياسية والإدارية الجديدة داخل دواليب الحكم. وقد سعى بورقيبة من خلال هذه التغييرات إلى استعادة توازن السلطة واحتواء تداعيات الأزمة، مع التأكيد على استمرارية الدولة وهيبتها[1].

كما دفعت أحداث قفصة السلطة إلى مراجعة خطابها السياسي تجاه المعارضة والتيارات الإيديولوجية الراديكالية، خاصة تلك التي تبنت فكرة التغيير العنيف. وأصبح ملف الأمن القومي ومواجهة التنظيمات المسلحة يحتل موقعًا مركزيًا في السياسات الرسمية خلال الثمانينيات.

وإذ أيقظت صدمة قفصة حس التقصير في الطبقة السياسية الحاكمة وزرعت الشك في الشعب تجاه زعيمه، فإن بورقيبة عرف كيف يستفيد مرة أخرى من كل ذلك. فقد جعل من وزرائه يقفون إلى جانبه فيما جعل الشعب يصدق مرة أخرى أن النظام والبلاد يمكن أن يلتقيا ليتزوجا من جديد[2].

وفي خطابات لاحقة شدد الحبيب بورقيبة على أهمية وحدة الدولة ورفض كل أشكال العنف السياسي، معتبرًا أن استقرار تونس لا يمكن أن يتحقق إلا عبر المؤسسات والقانون، لا عبر السلاح أو التدخلات الخارجية. كما استخدمت أحداث قفصة لاحقًا لتبرير تشديد القبضة الأمنية وتوسيع صلاحيات أجهزة الدولة في مواجهة أي تحركات تصنف باعتبارها تهديدًا للاستقرار الداخلي[3].

---

[1] ليلي شلوفي، (الخلاف بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف وأثره على القضية التونسية 1945 –1961) مذكرة ماستر تخصص المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 101.

[2] الصافي سعيد، مرجع سابق، ص 361.

[3] شروق عبد السادة، عبد الواحد المكني، مرجع سابق، ص 308.

المطلب الثالث: انتفاضة الخبز 1984

تمثل انتفاضة الخبز في جانفي 1984 واحدة من أخطر الأزمات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها تونس في مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ لم تكن مجرد احتجاجات ظرفية ضد غلاء المعيشة، بل انفجارًا شعبيًا واسعًا كشف حدود النموذج الاقتصادي للدولة الوطنية، وأظهر حجم الاحتقان الاجتماعي المتراكم داخل الأحياء الشعبية والجهات المهمشة. وقد شكلت هذه الانتفاضة لحظة فاصلة في علاقة الدولة بالمجتمع، ومؤشرًا مبكرًا على اهتزاز شرعية النظام البورقيبي في سنواته الأخيرة[1] .

مع بداية الثمانينيات دخل الاقتصاد التونسي مرحلة صعبة نتيجة تفاقم المديونية وتراجع الموارد المالية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم. وأمام الأزمة الاقتصادية، اتجهت الحكومة التونسية بقيادة محمد مزالي إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول على قروض جديدة، مقابل تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي قائم على التقشف وتقليص دعم المواد الأساسية

أعلنت الحكومة يوم 29 ديسمبر 1983 الزيادة في أسعار الخبز والعجين ومشتقات الحبوب بنسبة تجاوزت 100 بالمائة، وهو ما مثل صدمة اجتماعية مباشرة للفئات الفقيرة والمتوسطة، باعتبار الخبز المادة الأساسية الأكثر ارتباطًا بالحياة اليومية للتونسيين. فقد ارتفع سعر الخبز بشكل مفاجئ من 80 إلى 170 مليمًا، في وقت كانت فيه القدرة الشرائية تشهد تراجعًا حادًا[2].

[1] تقرير لجنة التحقيق الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، انتفاضة الخبز 1984، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2015، ص 5

[2] نفسه، ص 7.

بدأت أولى التحركات الاحتجاجية في مدينة دوز بالجنوب التونسي، حيث خرج السكان رفضًا للزيادة في الأسعار، قبل أن تمتد الاحتجاجات بسرعة إلى مدن أخرى مثل قابس وقفصة والقصرين وصفاقس وسوسة، ثم تصل إلى العاصمة وأحيائها الشعبية مثل الملاسين والسيجومي والانطلاقة [1].

ومع اتساع دائرة الغضب، تحولت الاحتجاجات من مطالب اجتماعية مرتبطة بالخبز والأسعار إلى تعبير سياسي أوسع عن التهميش والفقر ورفض السياسات الحكومية. وشهدت البلاد مظاهرات حاشدة واشتباكات عنيفة مع قوات الأمن، إضافة إلى أعمال حرق ونهب طالت بعض المنشآت والمحلات التجارية، خاصة في المناطق التي عانت طويلًا من التهميش الاجتماعي .

واجهت السلطة الانتفاضة بمقاربة أمنية صارمة. فأعلنت حالة الطوارئ وفرض حظر التجول يوم 3 جانفي 1984، كما نشرت قوات الجيش في عدة مدن، واستعمل الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين. وقد أسفر القمع عن سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى والموقوفين، بينما تحدثت روايات وشهادات لاحقة عن أعداد أكبر من الضحايا لم يكشف عنها رسميًا[2] .

لعب الإعلام الرسمي دورًا أساسيًا في تبرير القمع، حيث ركزت الصحف الحكومية على وصف المحتجين بـ«المخربين» و«العصابات» و«المنحرفين»، مع تصوير الانتفاضة باعتبارها حالة فوضى تهدد استقرار الدولة. وقد استعملت عبارات مثل «التخريب» و«النهب»

[1] الصافي سعيد، مرجع سابق، ص 366.

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، ص 109.

و«الفوضى» بشكل مكثف في الخطاب الإعلامي والسياسي آنذاك، في محاولة لعزل الحركة الشعبية عن بعدها الاجتماعي الحقيقي[1].

أمام اتساع الاحتجاجات وعجز السلطة عن احتواء الشارع بالقوة وحدها، تدخل الرئيس الحبيب بورقيبة يوم 6 جانفي 1984 معلنًا التراجع الكامل عن قرار الترفيع في أسعار الخبز وإعادة الأسعار القديمة. وقد ساهم هذا القرار في تهدئة الوضع تدريجيًا وإنهاء الانتفاضة[2] .

غير أن الإعلام الرسمي قدم هذا التراجع باعتباره «قرارًا أبويًا» من بورقيبة، وصوره كمنقذ للشعب، في حين تم تجاهل مسؤولية الدولة عن الأزمة والقمع الذي سبق القرار. فامتلأت الصحف بعناوين تمجد الرئيس وتحتفي بما وصفته «رحمة بورقيبة» و«عودة الوعي»، في إطار خطاب دعائي هدفه إعادة ترميم صورة النظام .

في أعقاب الانتفاضة، شنت السلطات حملة اعتقالات واسعة طالت مئات الشبان، خاصة من الأحياء الشعبية. ومن أبرز القضايا التي أثارت الجدل آنذاك قضية شبان حي الملاسين، الذين اتهموا بقتل سائق سيارة خلال الأحداث. وقد حكم على خمسة منهم بالإعدام شنقًا في ماي 1984، قبل أن يتم تخفيف الأحكام لاحقًا إلى السجن المؤبد بعفو رئاسي[3] .

وتشير شهادات محامين وحقوقيين إلى أن المحاكمة شابتها تناقضات قانونية وضغوط سياسية كبيرة، حيث اعتبرت نموذجًا لما سمي لاحقًا «العدالة تحت الأوامر». كما تحدث

[1] عميد عدي حسنين، (دور الأنظمة السياسية العربية في تطور التطرف لدى الجمهور العربي)، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017، ص 36.

[2] نفسه، ص 37.

[3] علوي عزيزة، (التحولات السياسية في تونس ومصر دراسة مقارنة) رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013-2014'ص78.

المعتقلون لاحقًا عن تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة داخل السجون، وعن آثار نفسية واجتماعية استمرت لعقود بعد الإفراج عنهم[1] .

سياسيًا كشفت انتفاضة الخبز تراجع هيبة النظام البورقيبي في سنواته الأخيرة، وأظهرت حدود سياسة الحزب الواحد والدولة المركزية في مواجهة الأزمات الاجتماعية. كما أبرزت عمق التفاوت بين الساحل والداخل، وبين الفئات الميسورة والأحياء الشعبية الفقيرة. وقد اعتبر عدد من الباحثين أن جانفي 1984 كان أول انفجار اجتماعي واسع النطاق ضد السياسات الاقتصادية الليبرالية في تونس .

كذلك مثلت الانتفاضة نقطة تحول في علاقة الدولة بالحركات الاحتجاجية، إذ أصبحت المقاربة الأمنية أكثر حضورًا في إدارة الأزمات الاجتماعية خلال بقية الثمانينيات، خاصة مع تصاعد الاحتقان السياسي والنقابي والطلابي[2].

ظلت انتفاضة الخبز لعقود تقدم رسميًا تحت اسم «أحداث الخبز»، في محاولة لتقليص بعدها السياسي والشعبي. غير أن شهادات الضحايا والحقوقيين، ثم أعمال هيئة الحقيقة والكرامة بعد الثورة، ساهمت في إعادة فتح الملف وكشف حجم الانتهاكات التي رافقت قمع الانتفاضة، من قتل وتعذيب ومحاكمات سياسية وتهميش لاحق للضحايا .

واليوم تعتبر انتفاضة جانفي 1984 محطة مركزية في تاريخ الاحتجاج الاجتماعي في تونس، ليس فقط بسبب حجمها، بل لأنها كشفت مبكرًا هشاشة العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، وأعادت طرح سؤال العدالة الاجتماعية والكرامة، وهو السؤال الذي سيعود بقوة في انتفاضة 2010 . 2011 [3].

[1] شروق عبد السادة، عبد الواحد المكني، مرجع سابق، ص 312.

[2] علوي عزيزة، مرجع سابق، ص 80.

[3] شروق عبد السادة، عبد الواحد المكني، مرجع سابق، ص 315.

خاتمة

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة الموسومة بالحبيب بورقيبة وعناصر الهوية في تونس، استخلصنا الاستنتاجات التالية :

-إن مشروع الحبيب بورقيبة لم يكن مجرد مشروع سياسي لبناء دولة الاستقلال ، بل كان مشروعا فكريا وإصلاحيا سعى إلى إعادة صياغة الهوية التونسية وفق رؤية غربية .

-تصور الحبيب بورقيبة للهوية كان قائما على التغيير وعدم الجمود و والتكيف مع متطلبات العصر .

-محاولته التوفيق بين الأصالة والحداثة ، لكنه لم ينجح في ذلك .

-ساهم مشروعه الإصلاحي في تحديث البنية الاجتماعية و المؤسساتية للدولة التونسية .

-إصلاحاته التي ركزت على المراة والدين والتعليم ، كان لها التأثير المباشر في تغيير الانتماء الحضاري العربي و الإسلامي لتونس

-من نتائج سياسة الحبيب بورقيبة خلق مجتمع لا يعرف عن دينه إلا القليل . ويدير ظهره للغته الأم ، وما تواصله إلا بلغة مزدوجة بين الدارجة والفرنسية .

-واجه مشروعه إشكالية التوازن بين الهوية العربية الإسلامية ومتطلبات الدولة الحديثة

-سيطرة الحزب الواحد على مفاصل الدولة وشرائح المجتمع أدى إلى غياب شبه تام للديمقراطية

.

-إن المشروع البورقيبي على الرغم من طابعه الإصلاحي ، لكنه أثار جدلا واسعا داخل المجتمع التونسي بين مؤيدين رأوا فيه خطوة ضرورية نحو التقدم ، ومعارضين اعتبروا بعض سياساته انفصالا عن المرجعية الثقافية والدينية للمجتمع.

الملاحق

الملحق 1: فتاوى حول الإفطار في رمضان

-فتاوى حول الإفطار في رمضان: رقم 12-19

جرت بين الشيخ محمد عزيز جعيط والرئيس السابق الحبيب بورقيبة مباحثات في الترخيص للإفطار في رمضان، بحضور ومشاركة عميد جامع الزيتونة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور كون الإنتاج يقل في رمضان والظروف تقتضي مضاعفته، وهذا نموذج من الفتاوى التي أصدرت حول هذا الموضوع

السؤال رقم 1 : ما سبب قلة الإنتاج في شهر رمضان المبارك؟

الجواب: يمكن ان يكون قلة الإنتاج متسببا عن الصوم وحده، او نتيجة لما يصحب في هذا الشهر من العادات السخيفة.

السؤال رقم 2: ما هو الأرجح في تعيين سبب قلة الإنتاج؟

الجواب: ان وزر قلة العمل محمول معظمه على العادات الحمقاء، فالأغلبية الساحقة من الصائمين يقومون الليل او معظمه بالسهر فيصبح الصائم منهوك الجسم خائر القوى فاقد للنشاط فيقل إنتاجه.

والدليل على صحة هذا النظر أنّ أهل البادية السالمين من داء السهر، لا يقل اِنتاجهم في الصوم عن اِنتاجهم في غيره.

السؤال رقم 3: ما علاج داء السهر الوبيل؟

الجواب: العلاج الوحيد لِاستئصال هذه العادة إيصاد أبواب المقاهي في المواقيت التي توصد فيها أيام أشهر الفطر ،وإلغاء الترخيص في فتح دور الملاهي على اختلاف أشكالها في ليالي رمضان، الامر الذي يحفظ الصحة ويصون الاخلاق والفضيلة ويحمي الثروات من التبدد فيما لا يفيد.

السؤال رقم 4: هل يصلح التحريض في الفطر وترك الصوم قلة العمل المتسببة عن فتور القوة وضعف البدن بالصوم في وقت تقضي المصالح الوطنية الملحة بوجوب اكثار الإنتاج؟

الجواب: لا تصلح قلة الإنتاج بسبب الصوم للترخيص في الفطر، لان ما ينشأ عن الصوم من الضعف الجزئي كان موجودا في زمن النبوة وقت تشريع الاحكام وبيان أسباب الترخيص في الفطر وحيث لم يعدها

الشارع من أسباب الترخيص مع وجودها زمن التشريع، فذلك دليل قطعي على صلوحيتها للترخيص وأيضا فإن الصوم حق الله على العباد وحقوق الله مقدمة في الاعتبار على غيرها من المصالح الدنيوية [1] .

1-محمد العزيز جعيط، الفتاوى والاجتهادات، جمع وتحقيق محمد بوزغيبة تونس -بيروت، الدار المتوسطية للنشر، الطبعة الأولى 2010 ص 69 -70

-وأما فيما يخص باقي الأجوبة فكانت بحسب ما شرع به الشارع أي حسب النص القرآني. من جواز الإفطار متى كان العذر مقبولا شرعا.

الملحق 02: جلسة الإعلان عن مجلة الأحوال الشخصية

جلسة الإعلان عن مجلة الأحوال الشخصية بقصر الحكومة بالقصبة
يوم الجمعة 10 أوت 1956
رئيس الحكومة الحبيب بورقيبة ووزير العدل أحمد المستيري

المصدر:

https://my.radiotuni.tn/ar/node/84545

المحلق 03: بعد صدور مجلة الاحوال الشخصية (قانون منع تعدد الزوجات)

المصدر :

https://zahma.cairolive.com

الملحق 04: نزع الحايك

المصدر :

https://zahma.cairolive.com

الملحق 05: وثيقة رسمية تاريخية صادرة عن وزارة العدل بالمملكة التونسية

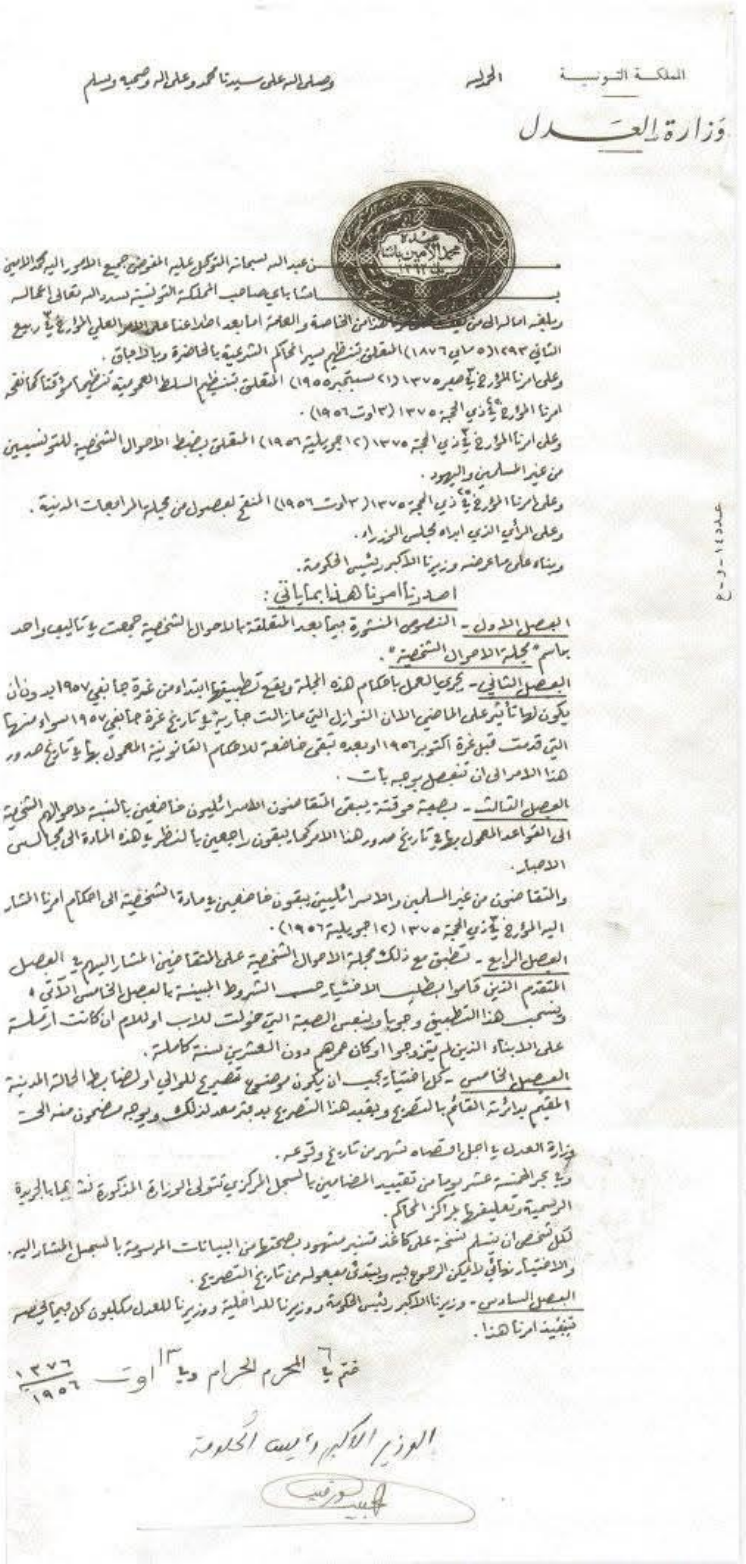

المملكة التونسية — الحمد لله — وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وزارة العدل

عدد ١٤ - و - ع

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الأمور إليه محمد الأمين باي

بـ ... امنا باي صاحب المملكة التونسية أسبغ الله تعالى علينا جلاله

وبلغه آماله ... والعامة أمتعهم الله بالعافية على الدوام العلي المؤرخ في ٢ ربيع الثاني ١٢٩٣ (٥ ماي ١٨٧٦) المتعلق بتنظيم سير المحاكم الشرعية بالحاضرة وبالبلاد.

وعلى أمرنا المؤرخ في صفر ١٣٧٥ (١ سبتمبر ١٩٥٥) المتعلق بتنظيم السلط العمومية بتونس كما وقع تنقيحه بأمرنا المؤرخ في ٢ ذي الحجة ١٣٧٥ (١٣ أوت ١٩٥٦).

وعلى أمرنا المؤرخ في ٢ ذي الحجة ١٣٧٥ (١٢ جويلية ١٩٥٦) المتعلق بضبط الأحوال الشخصية للتونسيين من غير المسلمين واليهود.

وعلى أمرنا المؤرخ في ٢ ذي الحجة ١٣٧٥ (١٣ أوت ١٩٥٦) المتعلق بالمرافعات المدنية.

وعلى الرأي الذي أبداه مجلس الوزراء.

وبناء على ما عرضه وزيرنا الأكبر رئيس الحكومة.

أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي:

الفصل الأول - المنصوص المنشورة فيما بعد المتعلقة بالأحوال الشخصية جمعت في تأليف واحد باسم "مجلة الأحوال الشخصية".

الفصل الثاني - يجري العمل بأحكام هذه المجلة ويقع تطبيقها ابتداء من غرة جانفي ١٩٥٧ بدون أن يكون لها تأثير على الماضي فلا تنزل التي جارت جارية في تاريخ غرة جانفي ١٩٥٧ سواء منها التي قدمت قبل غرة أكتوبر ١٩٥٦ أو بعده تبقى خاضعة للأحكام القانونية الملغوة بهذا التاريخ صدور هذا الأمر التي تفصل بموجبها.

الفصل الثالث - يجب وقتية يبقى المتقاضون المسلمون خاضعين بالنسبة للأحوال الشخصية إلى القواعد المحمول بها في تاريخ صدور هذا الأمر كما يبقون راجعين بالنظر في هذه المادة إلى مجالس الأعيان.

والمتقاضون من غير المسلمين والمسلمين يبقون خاضعين في مادة الشخصية إلى أحكام أمرنا المشار إليه المؤرخ في ٢ ذي الحجة ١٣٧٥ (١٢ جويلية ١٩٥٦).

الفصل الرابع - تطبق مع ذلك مجلة الأحوال الشخصية على المتقاضين المشار إليهم في الفصل المتقدم الذين قاموا بطلب الاختيار حسب الشروط المبينة بالفصل الخامس الآتي.

وبسبب هذا التطبيق وجوبا وبنفس الصبغة التي حولت للذكر أو للأم إن كانت أرملة على الأبناء الذين لم يتزوجوا وكان عمرهم دون العشرين سنة كاملة.

الفصل الخامس - كل اختيار يجب أن يكون موضوع تصريح للوالي أو لضابط الحالة المدنية المقيم ببلدية القائم بالتصريح ويفيد هذا التصريح بعد مرور ستة أشهر من تاريخه وتوجه مضمون من الحق وزارة العدل في أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوعه.

ويقع بعد الخمسة عشر يوما من تقييد المضامين بالسجل المركزي تتولى الوزارة المذكورة نشرها بالجريدة الرسمية وتعليقها بمراكز المحاكم.

لكل شخص أن يتسلم نسخة على كاغد قنيز مشهود بمطابقتها من البيانات المرسومة بالسجل المشار إليه. والاختيار نهائي لا يمكن الرجوع فيه ويبتدئ مفعوله من تاريخ التصريح.

الفصل السادس - وزيرنا الأكبر رئيس الحكومة ووزيرنا للداخلية ووزيرنا للعدل مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ أمرنا هذا.

ختم في ٦ المحرم الحرام عام ١٣٧٦ الموافق لـ ١٣ أوت ١٩٥٦

الوزير الأكبر رئيس الحكومة

الحبيب بورقيبة

الملحق 06: **صورة الحبيب بورقيبة**

المصدر :

https://zahma.cairolive.com

الملحق 07: الحبيب بورقيبة رفقة جمال عبد الناصر

المصدر:

https://my.radiotuni.tn/ar/node/84545

الملحق 08: مرض الحبيب بورقيبة:

المصدر:

https://www.france24.com/

الملحق 09: تمثال الحبيب بورقيبة:

المصدر:

https://www.france24.com/

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

أولاً: المصادر

- بورقيبة الحبيب ،**حياتي، آرائي، جهادي**، نشريات وزارة الإعلام، تونس .
- بورقيبة الحبيب **خطب تونس**، الجزء السابع، نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس .
- بورقيبة الحبيب ، **خطب تونس**، الجزء الثاني والعشرون، المطبعة الرسمية، تونس .
- نشريات كتابة الدولة للإعلام، **الحبيب بورقيبة: حياته جهاده**، دار الكتب التونسية، تونس، 1966 .
- ثامر الحبيب ،**هذه تونس**، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1948 .
- الحداد الطاهر ، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، تونس، 1929 .
- الثعالبي عبد العزيز ، **تونس الشهيدة**، دار القدس، بيروت، 1975 .

ثانياً: المراجع

- القصاب أحمد ، **تاريخ تونس المعاصر 1881–1956**، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1995 .
- موسى أمال ، **بورقيبة والمسألة الدينية**، سراس للنشر، تونس، 2006.
- حنفي حسن ، **الهوية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2012 .
- سعيد الصافي ، ، **بورقيبة: سيرة شبه محرمة**، رياض الريّاس للنشر، بيروت، 2000 .
- التلالي صلاح الدين ، **تونس الجديدة: مشاكل ونظريات**، تونس، 1959 .

- عبد الله الطاهر ، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة**، مكتبة الجماهير، بيروت، 1976 .
- الحناشي عبد اللطيف ، **موقف الحبيب بورقيبة من قضايا الوحدة العربية والمغاربية** .
- المحجوبي علي ، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، قرطاج، 1999 .
- باهي فاتح ، **أسس الشخصية الوطنية لدى المؤرخ أبو القاسم سعد الله**، مجلة قبس .
- الصياح محمد ،**الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الجديدة**، دار العمل، تونس، 1986 .
- الكحلاوي محمد ، **الهوية والتحديث**، تونس، 2010 .
- بن الخوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 .
- الماجري وجدي ، **بورقيبة: عمر مديد مع قليل من الإطراء وكثير من الأعداء**، الجزيرة الوثائقية .
- الكتاب الأبيض في الصراع بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، كتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية، ديسمبر 1958 .
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1966 .
- ALIEL Granari, **Bourguiba: Le Combattant Suprême**, Plon, Paris, 1985.

ثالثاً: المقالات العلمية

- العجمي أحمد، حسين مسعود محمد، والطراونة آية محمد سالم، **مبادرة الحبيب بورقيبة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1965**، مجلة ميسان للبحوث .

- تقرير لجنة التحقيق، **انتفاضة الخبز 1984**، المنتدى التونسي، 2015 .
- رحالي محمد، **إصلاحات الدولة في تونس**، مجلة الساورة، 2021 .
- براكلي عبد الباقي، شلالي عبد الوهاب **التوجهات الفكرية لبورقيبة وأثرها في بناء الدولة**، مجلة العلوي براكليم الإنسانية، 2020 .
- الحناشي عبد اللطيف، **موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2007 .
- عواد إبراهيم، **عملية قفصة 1980 وأثرها السياسي**، مجلة الملوية، 2021 .
- رمضاني مسعود، **تونس: الانتقال الديمقراطي العسير**، مركز القاهرة، 2017 .
- هواري عبد القادر ، **علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالنظام السياسي**، مجلة الناقد، 2024 .
- ويكن فازية ، **دور حركة النهضة في التحول الديمقراطي**، مجلة المرافق، 2013 .

رابعاً: الرسائل الجامعية

-عباش عائشة، **جدلية السلطة والمعارضة في تونس**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2015 .

- العريبي عبد القادر ، **تونس وعلاقتها ببلدان المغرب العربي 1947-1980**، رسالة دكتوراه، الجامعة التونسية، تونس، 1999.
- معزة عزالدين، فرحات **عباس والحبيب بورقيبة: دراسة تاريخية مقارنة 1899-2000**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 .
- مليكي مروة، **مراتب الهوية وعلاقتها بالذكاء الوجداني والاجتماعي**، دكتوراه في علوم التربية، محمد خيضر، بسكرة، 2023 .

- عميد عدي حسنين، **دور الأنظمة السياسية العربية في تطور التطرف**، ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2017 .
- عياد محمد سمير، **مستقبل النظام الإقليمي بعد احتلال العراق**، ماجستير، جامعة الجزائر، 2004 .
- محمود سليم هاشم شوبكي، **سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي**، ماجستير، فلسطين، 2016 .
- نعمة عباس ورود عزيز، **تونس والجامعة العربية 1979–1990**، ماجستير، العراق، 2024 .
- قرين خميسي، **الانتقال الديمقراطي في تونس**، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2020 .
- شلوفي ليلى، **الخلاف بين بورقيبة وصالح بن يوسف وأثره على القضية التونسية 1945–1961م**، مذكرة ماستر تخصص المغرب العربي حديث والمعاصر، جامعة قالمة، 2018–2019.

خامساً: المواقع الإلكترونية(Websites)

- موقع مقاتل من الصحراء:
https://web.archive.org/web/20210630002716/http://moqatil.com/openshare/Behoth/Siasia21/Borkeba/index.htm
- أحمد منصور، موقع يوتيوب/موقع رسمي: مقال حول الطاهر بلخوجة وموقف بورقيبة من فلسطين
- حيدر إبراهيم علي، موقع مركز الدراسات السودانية:
https://sscsudan.org/

- فاتن مبارك، جامعة صفاقس:(ASJP)

https://asjp.cerist.dz/en/downArticlepdf/148/2/1/52935

- المفكرة القانونية:

https://legalagenda.com/

- جريدة القبس:

https://www.alqabas.com/article/5924032

الفهرس

الفهرس:

مقدمة: .....أ

الفصل الاول:

ترجمة لشخصية الحبيب بورقيبة

المبحث الأول: النشأة والتكوين الثقافي 9

المطلب الأول: المولد والنشأة 9

المطلب الثاني: تعليمه وتكوينه الثقافي 13

المطلب الثالث: البعد الإيديولوجي للحبيب بورقيبة 17

المبحث الثاني : مفهوم الهوية وعناصرها. 19

المطلب الأول: مفهوم الهوية: 19

المطلب الثاني: عناصر الهوية..... 20

المطلب الثالث: مظاهر السياسة الاستعمارية تجاه الهوية التونسية..... 21

الفصل الثاني:

بورقيبة وإشكالية الهوية في تونس

المبحث الأول: موقف بورقيبة من عناصر الهوية في تونس..... 26

المطلب الأول: موقف بورقيبة من الإسلام..... 26

المطلب الثاني: موقف بورقيبة من العروبة..... 37

المطلب الثالث: موقف بورقية من الزيتونيين 40

المبحث الثاني: بورقيبة والقضية الفلسطينية..... 45

المطلب الأول: موقف الحبيب بورقيبة من القضية الفلسطينية 45
المطلب الثاني: مضمون خطاب أريحا1965 49
المطلب الثالث: موقف الحبيب بورقيبة من النظام العربي تجاه القضية الفلسطينية 52

الفصل الثالث

ردود الفعل الوطنية تجاه سياسة بورقيبة التحديثية

المبحث الأول: الموقف الوطني 56
المطلب الأول: موقف الاتجاه الإسلامي: 56
المطلب الثاني: موقف الاتجاه اليساري: 59
المطلب الثالث: موقف الحزب الديمقراطي الاشتراكي 62
المبحث الثاني: الموقف الشعبي 66
المطلب الأول: الأزمة النقابية 1978 66
المطلب الثاني: عملية قفصة1980 70
المطلب الثالث: انتفاضة الخبز 1984 74
الخاتمة: 79
الملاحق: 82
قائمة المصادر والمراجع: 93
الفهرس: 99
ملخص: 101

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على رؤية الحبيب بورقيبة لعناصر الهوية في تونس، وتحليل الكيفية التي سعى من خلالها إلى إعادة تشكيل الهوية الوطنية التونسية في إطار مشروع بناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال. كما هدفت إلى إبراز أثر توجهاته الفكرية والسياسية في مجالات التعليم والثقافة والدين والمرأة، ومدى انعكاس تلك الإصلاحات على المجتمع التونسي، إضافة إلى دراسة العلاقة بين الأصالة والمعاصرة في الفكر البورقيبي، ومدى نجاح مشروعه في التوفيق بين الانتماء العربي الإسلامي ومتطلبات الحداثة، مع تسليط الضوء على ردود الفعل التي أثارتها سياساته الإصلاحية داخل المجتمع التونسي، سواء من قبل التيارات المؤيدة التي اعتبرت مشروعه خطوة نحو التحديث والتقدم، أو من قبل التيارات المحافظة التي رأت في بعض توجهاته مساسًا بالهوية العربية الإسلامية والقيم التقليدية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية:

الحبيب بورقيبة، الهوية، تونس، الدولة الحديثة، الحركة الوطنية.

Résumé

Tunisie, ainsi qu’à analyser la manière dont il a cherché à reconstruire l’identité nationale tunisienne dans le cadre du projet de construction de l’État moderne après l’indépendance. Elle vise également à mettre en évidence l’impact de ses orientations intellectuelles et politiques dans les domaines de l’éducation, de la culture, de la religion et de la condition féminine, ainsi que les

répercussions de ces réformes sur la société tunisienne. L'étude s'intéresse aussi à la relation entre authenticité et modernité dans la pensée bourguibienne, et au degré de réussite de son projet dans la conciliation entre l'appartenance arabo-islamique et les exigences de la modernité. Enfin, elle met en lumière les réactions suscitées par ses politiques réformatrices au sein de la société tunisienne, qu'il s'agisse des courants favorables qui considéraient son projet comme une étape vers la modernisation et le progrès, ou des courants conservateurs qui voyaient dans certaines de ses orientations une atteinte à l'identité arabo-islamique et aux valeurs traditionnelles de la société.

Mots-clés :

Habib Bourguiba, identité, Tunisie, État moderne, mouvement national.

Abstract

This study aimed to identify Habib Bourguiba's vision of the elements of identity in Tunisia and to analyze the way in which he sought to reshape Tunisian national identity within the framework of building the modern state after independence. It also aimed to highlight the impact of his intellectual and political orientations in the fields of education, culture, religion, and women's issues, as well as the extent to which these reforms affected Tunisian society.

The study further examined the relationship between authenticity and modernity in Bourguiba's thought, and the extent to which his project succeeded in reconciling Arab-Islamic identity with the requirements of modernity. In addition, it shed light on the reactions provoked by his reform policies within Tunisian society, whether from supporters who viewed his project as a step toward modernization and progress, or from conservative groups who considered some of his orientations as undermining the Arab-Islamic identity and the traditional values of society.

Keywords:

Habib Bourguiba, identity, Tunisia, modern state, national movement.